نَقْدُ الغَرَابَةِ فِي مُتُونِ الأحَادِيث

(بَيْنَ القَاعِدَةِ والتَطبِيقِ)

إعداد الدكتور

عيسى محمد عيسى شحاته

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

بجامعة الملك خالد وجامعة الأزهر

(ملخص البحث)

عنوان البحث: نقد الغرابة في متون الأحاديث (بين القاعدة والتطبيق)
ويتكون هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، ثم الفهارس العلمية.

أما المقدمة، فيها مشكلة البحث وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج الدراسة.

التمهيد: نظرة في التعريف بمصطلحات البحث. وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: النقد من أساليب البحث العلمي الدقيق.

الفرع الثاني: الغرابة في عرف اللغة والاصطلاح.

الفرع الثالث: المتن لغة وفي اصطلاح المحدثين.

الفرع الرابع: مقصدنا بالـ (القاعدة والتطبيق).

المبحث الأول: الغرابة في متن الحديث من حيث كونه مرفوعا.وفيه مطالب:

المطلب الأول: مخالفة المتن الغريب للمتن المتفق على صحته بين الأئمة.

المطلب الثاني: الغرابة في رفع الحديث أو جزءٍ منه للنبي ﷺ.

المطلب الثالث: الاختلاف على راوٍ في زيادة لفظة أو عبارة في متن الحديث.

المبحث الثاني: الحس النقدي بالغرابة عند الأئمة النقاد في متن الحديث. وفيه مطالب:

المطلب الأول: قول النقاد في المتن: لا يشبه كلام النبوة.

المطلب الثاني: نظرة النقاد للمتن المرفوع والموقوف عند الاختلاف على راوٍ في الإسناد.

المطلب الثالث: الغرابة في المتن بزيادةٍ ليست من أصل الرواية المحفوظة بمخالفة الثقات.

الخاتمة: فيها أهم نتائج الدراسة.

الفهارس: فهرس المصادر والمراجع، وآخر لمحتويات البحث.

(Research Summary)

The title of the research :Criticism of the strangeness in the tone of the hadiths (between rule and practice)

This research consists of an introduction, a preface, two sections, a conclusion, and then scientific indexes.

The introduction, in which the problem of research and its importance, and objectives, and previous studies, research plan, and methodology of the study.

Boot: A look at the definition of search terms. It has four branches:

Section 1: Criticism of rigorous scientific research methods.

Section II: Strangeness in the custom of language and terminology.

Section III: Metn language and in the terminology of modernists.

Section 4: Our Purpose (Rule and Application).

The first topic: Strangeness in the text of the talk in terms of being raised.

The first requirement: the violation of the strange Metn of the agreed upon water between the imams.

The second requirement: Strangeness in raising the hadith or part of it to the Prophet (peace and blessings of Allaah be upon him).

The third requirement: the difference in Rao in the increase of the word or phrase in the talk board.

The second topic: the strange sense of cash at the imams critics in the body of the talk. It demands:

The first requirement: the critics say in the text: It is not like the words of prophecy.

The second requirement: the critics' view of the raised material and the difference in the opinion of Rao in the attribution.

The third requirement: Strangeness in the text is not more than the origin of the novel preserved by the breach of trust.

Conclusion: The most important results of the study.

Catalogs: Index of sources and references, and another for the contents of the search.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، خالق السموات والأراضين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد بن عبد الله، خاتم النبيين والمرسلين، اللهم صل وسلم وبارك عليه في الأولين والآخرين، وارض اللهم عن آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلي يوم الدين.

وبعد:

لا شك أن المحدثين قد اهتموا بأسانيد الأحاديث؛ وذلك لكونها طريق معرفة الحديث الشريف، ثاني أدلة أحكام الشرع في الإسلام، والتالي للقرآن الكريم في الشرف والأفضلية، كما أن شرف الإسناد آت من ثمرته وغايته، وهي تمييز ما صح من حديث النبي ﷺ عما لم يصح عنه. بل توسع علماء الحديث في نقد الأسانيد حقاً، وهذه مفخرة من مفاخر ديننا، وميزة امتاز بها المحدثون؛ كي يحافظوا على هذا المصدر الأصيل من مصادر التشريع الإسلامي. وهذا لا يعني أنهم تركوا متون الأحاديث وما يتعلق بها من وجوه النقد والتنقية مما قد يكون قد دخل عليها.

إذ من خلال استقرائي لهذه المسألة وجدت النقاد المتقدّمين في مصنفاتهم قد اهتموا بنقد المتون اهتماماً بالغاً، ومن ذلك: ما ذكره الإمامُ مسلم في كتابه التمييز، حيث عقد أبواباً لنقد المتون[1]، ومنها أيضاً:

(١) ينظر: كتاب التمييز، مثل قوله: (وَمن الأخبار المنقولة على الْوَهم فِي الْمَتْن دون الاسناد)(ص: ١٨٢)، ومثل:(ذكر خبر لَيْسَ بِمَحْفُوظ الْمَتْن)(ص: ٢٠٢).

إصلاح غلط المحدثين [١] ومنها: الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي [٢] وغيرهم.

وقال الدكتور محمد أبو شهبة: نعم لم يبالغ المحدثون في نقد المتون مبالغتهم في نقد الأسانيد لأمور جديرة بالاعتبار تشهد لهم بأصالة النظر وعمق التفكير والاتئاد في البحث الصحيح... ثم قال: وكذلك عنوا بفقه الأحاديث وفهمها، ولم يكونوا زوامل للأخبار لا يفقهون لها معنى كما زعم بعض المتخرصين على المحدثين، والرعيل الأول من أئمة الحديث الذين جمعوه وغربلوه ونخلوه حتى صار نقيا من الشوائب والغرائب، كانوا أهل فقه ودراية بالمتون، وذلك أمثال الأئمة مالك وأحمد والسفيانين الثوري وابن عيينة، والبخاري ومسلم، وباقي أصحاب الكتب[٣]

. مشكلة البحث وأهميته:

إن مما دفعني لدراسة هذه المسالة قلة الإنتاج والدراسات في البحوث المعاصرة لما يتعلق بمتون الأحاديث بوجه عام، وإفراد مسالة الغرابة في المتون بوجه خاص، وهذا من وجهة نظري المتواضعة أثناء استقرائي لفكرة هذا البحث، ومن جانب آخر ما وجدته في كتابات البعض من المعاصرين الذين لا يبالون بتنقية الغريب في متون الأحاديث، ويركنون إلى صحة هذه المتون جملة بناء على توثيق رواة أسانيدها طبقا لقواعد الجرح والتعديل المعمول بها عند المحدثين فقط، وهذا أمر في غاية الخطورة، لابد من توجيه نظر الباحثين المتخصصين إليه.

(١)لأبي سليمان الخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)، نشر: مؤسسة الرسالة.
(٢)لأبي بكر الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) نشر: دار الهجرة.
(٣)دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين ط مجمع البحوث (١/ ٣٤).

. أهداف البحث:

إن النظر فيما يتعلق بدراسة المتون باب واسع، لا يسعه هذا البحث، بل قد تفنى فيه أعمار لطلاب العلم على مر العصور والأزمنة، فهو بحر عميق واسع لا ساحل له، وإنما قصدت منه مسألة الغرابة في المتون فقط، ومن ثم أردت بفكرة هذا البحث المتواضع مشاركة السابقين في هذه النوعية من الدراسات (الدراسات المتنية).علماً بأن غرابة المتون تقع ضمن نوع من أنواع علوم الحديث، قد نص عليه الأئمة المحدثون الذين قسموا معرفة أنواع الحديث في كتب أصوله. وهو النوع الثاني والثلاثون (معرفة غريب الحديث) عند ابن الصلاح، حيث قال معرفاً به: هو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم، لقلة استعمالها.[1] وتبعه في هذا كثير من الأئمة الذين جاءوا بعده.

كما نود في البداية أيضاً أن نفرق بين أمرين في غاية الأهمية، ربما التبس بعضهما ببعض على القارئ الكريم.

الأمر الأول: وجود العلة، سواء كانت خفية أو ظاهرة في الرواية، منها ما قد يتعلق بالإسناد، ومنها ما يتعلق بالمتن، وهذا أيضاً باب كبير، ولا يخفى أن علل متن الأحاديث عديدة ومتنوعة أيضاً، كما في الإسناد.

والأمر الثاني: وجود الغرابة في متن الحديث خاصة، كله، أو جزء منه، وقد تكون مع صحة الإسناد، وإن كانت الغرابة في المتن علة أيضا، ودراستنا في هذا البحث إنما هي للأمر الثاني، نسأل الله الإعانة والتوفيق.

(١)مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – ت عتر (ص: ٢٧٢).

. الدراسات السابقة:

بعد البحث عن دراسات سابقة حول فكرة هذا البحث المتواضع" نقد الغرابة في متون الأحاديث(بين القاعدة والتطبيق)" لم أجد في حدود اطلاعي مَنْ أفردها بالبحث والدراسة.

وقد حرصت على عدم التسرع في ذكرها إلا بعد البحث والتنقيب، والتزام الأدب في بيانها، مع قناعتي التامة بأن دراستها وإخراجها سيكون إضافة لا بأس بها لدى المتخصصين في علوم الحديث الشريف.

. خطة البحث: يتكون هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، ثم الفهارس العلمية.

. المقدمة، فيها مشكلة البحث وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج الدراسة.

. التمهيد: نظرة في التعريف بمصطلحات البحث. وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: النقد من أساليب البحث العلمي الدقيق.

الفرع الثاني: الغرابة في عرف اللغة والاصطلاح.

الفرع الثالث: المتن لغة وفي اصطلاح المحدثين.

الفرع الرابع: مقصدنا بال (القاعدة والتطبيق).

ـ المبحث الأول: الغرابة في متن الحديث من حيث كونه مرفوعا.وفيه مطالب:

المطلب الأول: مخالفة المتن الغريب للمتن المتفق على صحته بين الأئمة.

المطلب الثاني: الغرابة في رفع الحديث أو جزء منه للنبي ﷺ.

المطلب الثالث: الاختلاف على راو في زيادة لفظة أو عبارة في متن الحديث.

ـ **المبحث الثاني:** الحس النقدي بالغرابة عند الأئمة النقاد في متن الحديث. وفيه مطالب:

المطلب الأول: قول النقاد في المتن: لا يشبه كلام النبوة.

المطلب الثاني: نظرة النقاد للمتن المرفوع والموقوف عند الاختلاف على راوٍ في الإسناد.

المطلب الثالث: الغرابة في المتن بزيادةٍ ليست من أصل الرواية المحفوظة بمخالفة الثقات.

. الخاتمة: فيها أهم نتائج الدراسة.

. الفهارس: فهرس المصادر والمراجع، وآخر لمحتويات البحث.

. منهج الدراسة:

أولاً: استخدمت في هذه الدراسة العرض النظري للمسألة، ثم ضرب الأمثلة التطبيقية، حيث استعرضت المباحث السابقة في خطة البحث بالدراسة مستعيناً في ذلك بنصوص القرآن الكريم، ومصادر السنة المطهرة المسندة وغيرها، من كتب أصول الحديث، والعلل، والسؤالات، والتخريج، وتراجم الرواة، والشروح، والبحوث المعاصرة، وكذلك كتب اللغة والمعاجم، وغيرها مما يخدم الدراسة في مسائل البحث المتعددة.

ثانياً: عزوت الآيات القرآنية التي وردت في البحث إلى مواضعها في المصحف الشريف بذكر اسم السورة، ورقم الآية في الهامش بين معقوفتين هكذا [...].

ثالثاً: أما الأحاديث التي أوردتها في البحث فخرجتها من مصادرها الأصلية من كتب السنة المسندة، وذلك بذكر اسم الكتاب، واسم الباب، ورقم الجزء ورقم الصفحة، وأقدم في التخريج الصحيحين نظراً لرتبتهما في الصحة، ثم الأقدم وفاة.

رابعاً: وأما الأحاديث التي كانت خارج الصحيحين قمت بدراسة إسنادها والحكم عليها، وذلك ببيان رجال الإسناد، وأتوسع في دراسة مَنْ اختُلف فيه جرحاً وتعديلاً، ثم أعقب بخلاصة القول في حالته، أما من اتفق على توثيقه أو تضعيفه فلا أعلق بشيء.

خامساً: قمت بعرض أقوال العلماء فيما يخدم المسألة، وعلقت عليها عند الحاجة، والتزمت عند النقل من أي مرجع، أو الاستفادة منه الإشارة إلى رقم الجزء والصفحة ووضعته بين قوسين هكذا(...)،علماً بأنني ذكرت طبعات المراجع والمصادر مرتبة على حروف المعجم في الفهرس خشية الإطالة، وما ورد في الهامش من توثيق المرجع برمز حرف (ت) إنما هو اختصار لكلمة تحقيق، كما أن الرمز بحرف(ط)إنما هو اختصار لكلمة طبعة.

سادساً: ترجمت للأعلام بإيجاز، وذلك عند ذكر العلم لأول مرة فقط، حتى لا يطول البحث، وضبطت ما يحتاج إلى ضبطه.

سابعاً: بينت المفردات الغريبة التي وردت في بعض الأحاديث،أو غيرها من النصوص، وعرفت بالمصطلحات أثناء عرض المطلب، مستعيناً في ذلك بكتب غريب الحديث وشروحه، ومعاجم اللغة، وكتب التعريفات. والله عز وجل أسال أن ينفع بما كتبت، وأن يتقبله خالصًا لوجهه الكريم.

الباحث:

. التمهيد: نظرة في التعريف بمصطلحات البحث. وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: النقد من أساليب البحث العلمي الدقيق.

استخدم العلماء النقد كأسلوب من أساليب البحث العلمي الدقيق في مختلف فروع الحياة العلمية. فقد استخدمه أهله في علم الاجتماع، والأدب وغير ذلك من العلوم، ولكن برز أثر استخدام هذا المنهج بجلاء ووضوح تام في الحديث النبوي الشريف، ولكي يتجلى المقصد من هذه الكلمة نعرج إلى مفهومها كما يلي:

النقد في اللغة:

كلمة النقد مصدر الفعل نَقَدَ، وفي لسان العرب: النَّقْدُ خلافُ النَّسيئة، والنَّقْدُ والتَّنْقادُ: تمييزُ الدراهِمِ وإِخراجُ الزَّيْفِ مِنْهَا.(١)

مما سبق يفهم أن النقد هو تفحص الشيء والحكم عليه، كما أنه يميز الجيد من الرديء، ولا يبعد هذا الفهم عن مراد المحدثين.

في اصطلاح المحدثين:

ـ هو العلم الذي يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على رواتها تجريحاً أو تعديلاً بألفاظ مخصوصة، وذات دلائل معلومة عند أهله.(٢)

وإذا كان النقد أسلوب من أساليب البحث عن الحقيقة العلمية في أي من مجالات العلوم المختلفة، فإن مهمة الناقد والمتفحص للأحاديث النبوية عظيمة، وهي في نظري من قبيل النصحية المطلوبة في الدين، فالحكم على الحديث من حيث الصحة أو الضعف، وجمع طرقه المتعددة،

(١)لسان العرب (٣/ ٤٢٥).

(٢)سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل(ص: ٤٥) الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، تحقيق محمد علي قاسم العمري.

ومقارنة المتون المختلفة، والكشف عن أحوال رجالها، واستخراج العلل وغيرها أمر لابد منه؛ للحفاظ على المصدر الثاني للتشريع عبر الأجيال المتلاحقة.

وهو أمر مشروع منذ عهد النبوة، ثم تلاه عصر الصحابة فمن بعدهم، وهو ما يعرف عند المحدثين بجرح الرواة، ودليله ما اتفق علي إخراجه الشيخان عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَجُلاً استأذن عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا رَآهُ قَالَ: بِئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ، وَبِئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ، فَلَمَّا جَلَسَ تَطَلَّقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطَ إِلَيْهِ، فَلَمَّا انْطَلَقَ الرَّجُلُ قَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ حِينَ رَأَيْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ لَهُ كَذَا وَكَذَا ثُمَّ تَطَلَّقْتَ فِي وَجْهِهِ وَانْبَسَطْتَ إِلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا عَائِشَةُ مَتَى عَهِدْتِنِي فَحَّاشًا، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ.(١)

الفرع الثاني: الغرابة في عرف اللغة والاصطلاح.

الغرابة في اللغة:

الغرابة والاغتراب بمعنى البعد، والبعد أصله من الإشارة إلى الجهة البعيدة المغرب، ويقال على الذي سافر فأبعد السفر: غريب، وجمعه غُربَاء، وقال ابن منظور: غَرْبةٌ نائِيَةٌ، وأَغْرَبَ القومُ انْتَوَوْا وشَاوٌ مُغَرِّبٌ ومُغَرَّبٌ بفتح الراءِ بعيد.(٢)

(١)صحيح البخاري (٨/ ١٣) كتاب الأدب: باب لم يكن النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فاحشاً ولا متفحشاً، صحيح مسلم (٤/ ٢٠٠٢)كتاب البر والصلة والآداب: باب مدارة من يتقى فحشه.

(٢)لسان العرب (١/ ٦٣٨).

أما الغرابة في اصطلاح المحدثين:

الغرابة في اصطلاح المحدثين، تكون في المتن كما تكون في السند، ومن خلال استقرائي لأقوال العلماء والباحثين المتقدمين في هذه المسألة أعني (الغرابة في المتون) وقفت على ما يلي:

١. **قال ابن كثير**: أما الغرابة: فقد تكون في المتن، بأن يتفرد بروايته راو واحد، أو في بعضه، كما إذا زاد فيه واحد زيادة لم يقلها غيره.(١)

وقال أيضاً: الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة، يوصف بالغريب، قال: وكذلك الحديث الذي ينفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره، إما في متنه، وإما سنداً.(٢)

٢. والغرابة في المتن أيضاً، معناها أن يكون في لفظ الحديث من الغرابة ما تجعل كونه مرفوعاً بعيداً، حيث إنَّ حفَّاظ الحديث لكثرة ممارستهم لهذا العلم، تكون لديهم ملكة قوية في فقه المتون وعادة النصوص النبوية لفظاً ومعنىً.(٣)

ووصف الحديث بالغريب لا يعني كونه ضعيفاً مطلقاً، فمنه الصحيح، ومنه الضعيف. فمن الغريب الصحيح، وهو ما يسمى بأفراد الصحيح، حديث مَالِكٍ عَنْ سُمَيٍّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ العَذَابِ، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَنَوْمَهُ، فَإِذَا قَضَى نَهْمَتَهُ، فَلْيُعَجِّلْ إِلَى أَهْلِهِ».(٤)

---

(١)الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث (ص: ١٦٦).

(٢)شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (٢/ ٧٢).

(٣)قواعد العلل وقرائن الترجيح (ص: ١٠١).

(٤)صحيح البخاري(٣/ ٨) أبواب العمرة: باب السفر قطعة من العذاب، وكتاب الجهاد والسير: باب السرعة في السير (٤/ ٥٨)، وكتاب الأطعمة: باب ذكر الطعام (٧/ ٧٧).

وأما الغريب الذي ليس بصحيح فهو الغالب على الغرائب، وما نعنيه بالبحث والدراسة. قال أحمد بن حنبل: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء [١] وقال مالك: شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس[٢]. وعن عبد الرزاق قال: كنا نرى أن غريب الحديث خير، فإذا هو شر[٣].

مما سبق نجد تقارباً إلى حدٍ ما بين المعنى اللغوي والاصطلاحي عند المحدثين لمفهوم الغرابة، فهم يطلقون الغرابة على الحديث الذي أبعد به الراوي عن بقية الأقران من الرواة، فلم يشاركهم فيه، أو جاء بما خالفهم به.

الفرع الثالث: المتن لغة وفي اصطلاح المحدثين.

ـ الحديث عند المحدثين كلمة يقصد بها السند والمتن معاً، والإسناد عند المحدثين يقصد به سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

أما المتن في اللغة: يقال: مَتُنَ الشَّيْءُ بالضم متانة: اشتد وقوي، فهو متين، والمتن من الأرض ما صلب وارتفع، والجمع مِتَانٌ، مثل سهم وسهام، والمتن الظهر.[٤] والمماتنةُ: المباعدة في الغاية، وتقول: سار سيراً مماتناً: شديداً.[٥]

(١)الكامل لابن عدي (٣٩/١).
(٢)ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١/ ٥٧) .
(٣)أدب الإملاء والاستملاء (١/ ٧٣) وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٨٠/٢) والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (٤٤٨/٢).
(٤)المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢/ ٥٦٢).
(٥)مجمل اللغة لابن فارس (ص: ٨٢٢)

والمَتْن من السهم: ما دون الريش منه إلى وسطه. والمَتْنُ من الرمح: وَسَطُه. ومن كل شيء: ما ظهر منه. ويقال: رجلٌ مَتْنٌ: أي صُلْبٌ.(١) ومنه قوله تعالى:{ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ}(٢)والمتين من أسمائه تعالى،هو الشديد القوي الذي لا يعتريه وهن ولا يمسه لغوب، والمعنى في وصفه بالقوة والمتانة: أنه قادر بليغ الاقتدار على كل شيء.(٣)

مما سبق نستخلص معان عدة لكلمة المتن عند العرب، فهو ما صلب وارتفع من الأرض، ومعناه الظهر أيضاً والمباعدة في الغاية، ومتن الشيء وسطه. وقال ابن جماعة(٤): وأخذه إما من المماتنة، وهي: المباعدة في الغاية؛ لأنه غاية السند، أو من متنت الكبش: إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها، فكأن المسند استخرج المتن بسنده؛ أو من المتن وهو: ما صلب وارتفع من الأرض؛ لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله؛ أو من تمتن القوس أي شدها بالعصب؛ لأن المسند يقوي الحديث بسنده.(٥)

(١)شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٩/ ٦٢٠٩).

(٢)[الذاريات: ٥٨].

(٣)مجمع البحرين (٦/ ٣١٤).

(٤)الإمام الحافظ قاضي القضاة، عز الدين أبو عمر عبد العزيز بن بدر الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن محمد بن إبراهيم بن جماعة الكتاني الشافعي المصري، ولد سنة أربع وتسعين وستمائة، حج وجاور بالحجاز غير مرة، آخرها في سنة ست وستين وسبعمائة، ومات بمكة بعد المولد في التي تليها يوم الاثنين حادي عشر جمادى الآخرة سنة سبع وستين، ودفن بالمعلاة بجانب الفضيل بن عياض رحمه الله. ينظر: ذيل تذكرة الحفاظ (ص٤١ .٤٢).

(٥)المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: ٢٩).

والمتن في اصطلاح المحدثين:

- قال الطيبى[١]: هو ألفاظ الحديث التي تقوم بها المعاني.[٢]
- وقال ابن جماعة[٣]: هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام.[٤]
- وقال أبو شهبة: هو ما ينتهي إليه السند من ألفاظ الحديث الدالة على معانيها والمناسبة بين المعنيين ظاهرة.[٥]

(١)الطيبي: هذه النسبة بالطاء المكسورة، والياء الساكنة المنقوطة من تحتها بنقطتين، والباء المنقوطة من تحتها بنقطة إلى " طيب " وهي بلدة بين واسط وكور الاهواز مشهورة، والمنتسب إليه جماعة، منهم أبو عبد الله الحسين بن الضحاك بن محمد الانماطي البغدادي، يعرف بابن الطيبي(ت ٧٤٣ هـ).الأنساب للسمعاني – دار الجنان (٤/ ٩٥)

(٢)قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص: ٢٠٢).

(٣)الشيخ الإمام الحافظ قاضي القضاة عز الدين أبو عمر عبد العزيز بن الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام قاضي القضاة بدر الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن محمد ابن إبراهيم بن جماعة الكتاني الشافعي المصري، ولد سنة أربع وتسعين وستمائة، فحضر على عمر بن القواس، وأبي الفضل ابن عساكر، والحافظ شرف الدين الدمياطي، وجماعة، ثم طلب بنفسه فسمع بدمشق، والحرمين، والقاهرة، وأسمع أولاده وعني بهذا الشأن أتم عناية حتى ولي قضاء الديار المصرية سنة ثمان أو تسع وثلاثين وسبعمائة، واستقضي مرارا، ودرس وأفتى وصنف التصانيف المفيدة، منها المنسك الكبير على المذاهب الأربعة وغيره، وتنقل في الولايات الرفيعة، حج وجاور بالحجاز غير مرة، آخرها في موسم سنة ست وستين وسبعمائة، ومات بمكة بعد المولد في التي تليها يوم الاثنين حادي عشر جمادى الآخرة سنة سبع وستين، ودفن بالمعلاة بجانب الفضيل بن عياض رحمه الله.ينظر: ذيل تذكرة الحفاظ (ص٤١ .٤٢).

(٤)قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث(ص: ٢٠٢).

(٥)الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص: ١٩).

الفرع الرابع: مقصدنا بالـ (القاعدة والتطبيق).

أولاً: كلمة (القاعدة).

القاعدة في اللغة: الأساس، وجمعها قواعد، وهي أسس الشيء وأصوله، سواء كان حسياً كقواعد البيت، أو معنوياً كقواعد الدين، أي دعائمه، وقد ورد ذكر هذا اللفظ في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: **{وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنْ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ}**[1]،**وقوله تعالى:{فَأَتَى** اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ}[2]

مما سبق نجد أن معنى القاعدة عند أهل اللغة، وكما في الآيتين: الأساس، وهو ما يرفع عليه البنيان، فكل ما يبنى عليه غيره يسمى قاعدة، حسياً كما في البنيان ونحوه، ومعنوياً كما في المسائل العلمية ونحوها.

أما القاعدة اصطلاحاً:

. قال الجرجاني[3]: هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها.[4]

ـ وقال أبو البقاء[5]: قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها، وتسمى فروعا واستخراجها منها تفريعا، كقولنا: «كل إجماع حق»، قال: والقاعدة: هي الأساس والأصل لما فوقها، وهي تجمع فروعا من أبواب شتى.[6]

---

(١)[البقرة: ١٢٧].

(٢)[النحل: ٢٦].

(٣)علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: فيلسوف، من كبار العلماء بالعربية. ولد في تاكو [أو تاجو] قرب أستراباذ، ودرس في شيراز. ولما دخلها تيمور سنة ٧٨٩ هـ فر الجرجاني إلى سمرقند. ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور، فأقام إلى أن توفي ١٣٤٠هـ . الأعلام للزركلي (٥/ ٧).

(٤)التعريفات (ص: ٢١٩).

(٥)هو الدكتور محمود عبد الرحمن عبد المنعم، مدرس أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون – – جامعة الأزهر.

(٦)معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣/ ٦١).

ثانياً: كلمة (التطبيق).

التطبيق في اللغة: مصدر طبق، قال ابن فارس[١]: الطاء والباء والقاف أصل صحيح واحد، وهو يدل على وضع شيء مبسوط على مثله حتى يغطيه، تقول: «أطبقت على الشيء» فالأول طبق للثاني، وقد تطابقا، ومن هذا قولهم: «أطبق الناس على كذا»، كأن أقوالهم تساوت حتى لو صير أحدها طبقا للآخر لصلح.[٢]

أما كلمة التطبيق اصطلاحاً: إخضاع المسائل والقضايا لقاعدة علمية أو قانونية أو نحوها.[٣]

وخلاصة القول: بعد العرض السابق للكلمتين(قاعدة وتطبيق) على اللغة والاصطلاح يمكن لنا أن نستخلص المعنى المراد من هذا التركيب في عنوان هذه الدراسة كما يلي:

ـ **القاعدة:** قضية كلية تشتمل على جزئيات موضوعها، كما يمكن أن نستخرج منها فروعا، وهو ما نعنيه بالموضوعات الكلية لأسماء المباحث لمعالجة هذه الدراسة، أما الفروع التي تندرج تحت هذه المباحث العامة فهي تلك المطالب المتفرعة عنها.

. والتطبيق نقصد به: إخضاع الأحاديث، أو المتون التي توجد بها غرابة وإظهار موطن الشاهد منها طبقاً لما تندرج تحته من قاعدة (المبحث الكلي، ثم المطلب الفرعي عنه)، وهو ما يعرف بالأمثلة التطبيقية.

---

(١)أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب، أبو الحسين،اللغوي، القزويني، كان شافعيا، ثم صار مالكيا آخر عمره، وله مصنفات منها: "المقاييس" و"المجمل". البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص: ٨٠).

(٢)معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ٤٣٩).

(٣)المعجم الوسيط (٢/ ٥٥٠).

ـ المبحث الأول: الغرابة في متن الحديث من حيث كونه مرفوعا.

الأصل في الأحاديث المروية أن تكون مرفوعة إلى النبي ﷺ، ومع ذلك . أعني كونها مرفوعة . قد تأتي في بعض المتون كلماتٌ أو عباراتٌ غريبة، أو جزء من هذه المتون، بمعنى أن تكون معارضة لما هو صحيح ثابت عند أئمة هذا الشأن، فهذا ما نعنيه بالدراسة في هذا المبحث، وهذا النوع من الغرابة دقيق جداً، حيث تكون الغرابة في كامل متن الحديث، وقد تكون في جزء منه، ومن خلال استقرائي لهذا النوع وجدته على صور عديدة ومختلفة، أذكر منها ما سيأتي معنوناً لكل صورة بعنوان خاص تيسيراً على القارئ، ومتوخيا أيضاً في توضيحها المثال التطبيقي كما في المطالب الآتية:

المطلب الأول: مخالفة المتن الغريب للمتن المتفق على صحته بين الأئمة.

ولهذا النوع أمثلة كثيرة منها ما يلي:

المثال الأول: مخالفة جزء من المتن المعلول للمتن الصحيح.

مثل حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه في مسح النبي صلى الله عليه وسلم أعلى الخفين وأسفلهما، جاء مخالفاً لأحاديث مسح أعلى الخفين فقط.

أولاً: حديث مسح أعلى الخف وأسفله. رواه الوليد بن مسلم قال: حدثنا ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن وراد كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ «مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ»(١)

---

(١)الحديث مداره على(الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد به) بلفظه في:

- سنن أبي داود (١/ ٤٢) كتاب الطهارة: باب كيف المسح، وقال أبو داود: وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء. . سنن الترمذي ت شاكر (١٦٢/١) أبواب الطهارة: باب في المسح على الخفين أعلاه وأسفله.
- سنن ابن ماجه (١/ ١٨٢) كتاب الطهارة وسننها: باب ما جاء في مسح أعلى الخف وأسفله. . المنتقى لابن الجارود (ص: ٣٢).
- المعجم الكبير للطبراني (٢٠/ ٣٩٦).
- سنن الدارقطني (١/ ٣٥٩) كتاب الطهارة: باب الرخصة في المسح على الخفين وما فيه واختلاف الروايات.

بيان الإسناد: الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن وراد كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة.

(أ) الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي، الحافظ عالم أهل الشام، روى عن: حريز بن عثمان ، وصفوان بن عمرو، والأوزاعي وغيرهم،روى عنه:الليث بن سعد، وأحمد بن حنبل ، وسليمان بن عبد الرحمن وغيرهم، وثقه العجلي،وابن سعد،وقال عبد الرحمن بن مهدى:ما رأيت من الشاميين مثله ،وقال أبو حاتم :صالح الحديث ،وقال الذهبي: كان مدلساً فيتقي من حديثه ما قال فيه (عن) وقال أيضاً :إذا قال الوليد:عن ابن جريج أو عن الأوزاعي فليس بمعتمد لأنه يدلس عن كذابين، فإذا قال حدثنا فهو =

=

حجة . وقال ابن حجر: ثقة كثير التدليس، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومائة . أخرج له الجماعة .

التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٨/ ١٥٢) الطبقات الكبرى ط دار صادر (٧/ ٤٧٠) ميزان الاعتدال (٤/ ٣٤٧)تهذيب التهذيب (١١/ ١٥١)تقريب التهذيب (ص: ٥٨٤).

قلت: وثقه الأئمة،ولكن عابوا عليه كثرة التدليس، فإذا صرح بالسماع فهو حجة،وإذا لم يصرح فلا تقبل روايته عند الانفراد ؛لأنه يدلس عن كذابين كما قال الذهبي، وقد أخرج له البخاري هذا الحديث مقرونا بغيره.

(ب) ثور بن يزيد بن زياد الكَلاعي،ويقال: الرحبي،أبو خالد الحمصي،روى عن:مكحول،ورجاء بن حيوة،وخالد بن معدان وغيرهم،روى عنه:بقية،والوليد بن مسلم،وابن المبارك وغيرهم، وثقه يحيى بن سعيد،و ابن معين،والنسائي،وابن سعد، وأبو داود،وغيرهم،وقال أبو حاتم:صدوق حافظ، قال أحمد بن حنبل: كان يرى القدر كان أهل حمص نفوه لأجل ذلك،ولم يكن به بأس، وقال ابن عدي:ولا أرى بحديثه بأسا إذا روى عنه ثقة، أو صدوق،وهو مستقيم الحديث،صالح في الشاميين،وقال الذهبي : ثقة من مشاهير القدرية،وقال ابن حجر: ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر ، مات سنة خمسين ، وقيل ثلاث – أو خمس – وخمسين ومئة ،وقال أيضاً:اتفقوا علي تثبته في الحديث مع قوله بالقدر ،احتج به الجماعة .

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٤٦٨)الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٠٩)المغني في الضعفاء (١/ ١٢٤)تهذيب التهذيب (٢/ ٣٣) تقريب التهذيب (ص: ١٣٥).

(ج) رجاء بن حيوة بن جرول، ويقال: جندل بن الأحنف بن السمط بن امرئ القيس بن عمرو الكندي بن المقدام، ويقال أبو نصر الفلسطيني. يقال إن لجده صحبة، أرسل عن معاذ بن جبل. روى عن عبادة بن الصامت، ووراد كاتب المغيرة وخلق، وعنه ابن عجلان وثور بن يزيد وغيرهما، قال ابن سعد كان ثقة فاضلا كثير العلم وقال العجلي والنسائي شامي ثقة، وقال ابن حجر: ثقة فقيه من الثالثة مات سنة اثنتي عشرة.

الثقات للعجلي ط الدار (١/ ٣٦٠)تهذيب التهذيب (٣/ ٢٦٥)، تقريب التهذيب (ص: ٢٠٨).

(د) وراد بتشديد الراء الثقفى أبو سعيد أو أبو الورد الكوفي كاتب المغيرة ومولاه، روى عن المغيرة بن شعبة، روى عنه الشعبى والمسيب بن رافع، ورجاء بن حيوة، وغيرهما، قال ابن حجر: ثقة من الثالثة. أخرج له الجماعة.

التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٨/ ١٨٥)الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٤٨) رجال صحيح مسلم (٢/ ٢٠) تقريب التهذيب (ص: ٥٨٠).

(هـ) المغيرة بن شعبة ، صحابي جليل.

درجة الإسناد: رجاله ثقات، وأعله الحفاظ، قال الترمذي عقب تخريجه: هذا حديث معلول، لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم.

ثانياً: نظرة النقاد لحديث الوليد بن مسلم:

(١) عن صالح بن أحمد بن حنبل قال: حدثني أبي قال: حدثنا الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة، أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخفين وأسفله، قال أبي: فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن مهدي فذكر عن ابن المبارك عن ثور قال: حُدِّثتُ عن رجاء عن كاتب المغيرة ولم يذكر المغيرة، قال أبي: ولا أرى الحديث يثبت. وقد روي عن سعد، وأنس أنهما مسحا أعلى الخفين.[١]

(٢) وقال أحمد بن حنبل أيضاً: وأما الوليد فزاد فيه عن المغيرة، وجعله ثور عن رجاء، ولم يسمعه ثور من رجاء؛ لأن ابن المبارك قال فيه عن ثور: حدثت عن رجاء.[٢]

(٣) وقال أبو حاتم: ليس بمحفوظ ، وسائر الأحاديث عن المغيرة أصح.[٣]

(٤) وقال أبو عيسى الترمذي عقب تخريجه هذا الحديث في سننه: هذا حديث معلول، لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم، وسألت أبا زرعة، ومحمداً . يعني البخاري . عن هذا الحديث، فقالا: " ليس بصحيح؛ لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور، عن رجاء، قال: حدثت عن كاتب المغيرة، مرسل عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه المغيرة ".[٤] ، وكذا ذكره الدراقطني في العلل.[٥]

---

(١)تاريخ بغداد ت بشار (٢/ ٥٠٦).
(٢)التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ١٤).
(٣)تعليقة على العلل لابن أبي حاتم (ص: ١٦٢).
(٤)سنن الترمذي ت شاكر (١/ ١٦٢).
(٥)علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٧/ ١١٠).

(٥) وأعل ابن حجر رواية مَنْ صرح بالتحديث فيه، وقال: ووقع في سنن الدارقطني ما يوهم رفع العلة، وهي حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا داود بن رشيد عن الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد ثنا رجاء بن حيوة فذكره، قال ابن حجر: فهذا ظاهره أن ثورا سمعه من رجاء فتزول العلة، ولكن رواه أحمد بن عبيد الصفار في مسنده عن أحمد بن يحيى الحلواني عن داود بن رشيد فقال: عن رجاء، ولم يقل حدثنا رجاء، فهذا اختلاف على داود يمنع من القول بصحة وصله مع ما تقدم في كلام الأئمة.(١)

(٦) وقال ابن القيم: فهذا حديث قد ضعفه الأئمة الكبار: البخاري، وأبو زرعة، والترمذي، وأبو داود، والشافعي، ومن المتأخرين: أبو محمد ابن حزم. وهو الصواب؛ لأن الأحاديث الصحيحة كلها تخالفه .(٢)

ثالثاً: الخلاصة مما سبق عرضه أقول: لعل من أبرز وجوه المخالفة أو الغرابة التي يعنيها ابن القيم ومَنْ سبقه من الأئمة أن ذكر لفظة "وأسفله" في متن الحديث غريبة، لا يصح رفعها بحال عن المغيرة بن شعبة رضي الله تعالى عنه، فضلاً عن أن حديث المسح على الخفين عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه خاصة قد روي من طرق أخرى صحيحة ليس فيها ذكر للفظة "وأسفله".

ودليل ذلك ما اتفق عليه الشيخان "البخاري ومسلم" بإسنادهما عَنْ عُرْوَةَ بْن المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، يُحَدِّثُ عَنِ المُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، وَأَنَّهُ ذَهَبَ لِحَاجَةٍ لَهُ، وَأَنَّ مُغِيرَةَ

(١)التلخيص الحبير ط العلمية (١/ ٤١٨).
(٢)تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته (١/ ٩١، بترقيم الشاملة آليا).

«جَعَلَ يَصُبُّ المَاءَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ»(١)

المثال الثاني: مخالفة كامل المتن المعلول للمتن الصحيح، مثل حديث أبي هريرة في النهي عن الصيام إذا انتصف شعبان، يخالف أحاديث وصل الصيام في شعبان برمضان. ونقسم المثال إلى نقاط كما يلي:

أولاً: حديث النهي عن الصيام إذا كان نصف شعبان.

. قال أبو داود :حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَدِمَ عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ الْمَدِينَةَ، فَمَالَ إِلَى مَجْلِسِ الْعَلاَءِ، فَأَخَذَ بِيَدِهِ، فَأَقَامَهُ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عَلَيهِ وَسَلمَ قَالَ: إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ، فَلاَ تَصُومُوا، فَقَالَ الْعَلاَءُ: اللَّهُمَّ إِنَّ أَبِي، حَدَّثَنِي، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عَلَيهِ وَسَلمَ بِذَلِكَ».(٢)

---

(١) صحيح البخاري (١/ ٤٧) كتاب الوضوء: باب: الرَّجُلُ يُوَضِّئُ صَاحِبَهُ. و(٥١/١) باب المسح على الخفين، وصحيح مسلم (١/ ٢٢٨) كتاب الطهارة: باب المسح على الخفين. وغيرها.

(٢) تخريج الحديث، ومداره على العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً من عدة طرق، منها:

. طريق عبد العزيز بن محمد الداروردي عن العلاء به أخرجه كل من:

أبو داود (٢/ ٧٥١) كتاب الصوم: باب في كراهية وصل شعبان برمضان– ٢٣٣٧، والترمذي في السنن (٣/ ١١٥) كتاب الصوم: باب ما جاء في كراهة الصوم في النصف الثاني من شعبان لحال رمضان– ح ٧٣٨،والنسائي في السنن الكبرى للنسائي (٣/ ٢٥٤)كتاب الصيام: باب صيام شعبان، وابن ماجه في السنن (١/ ٥٢٨) كتاب الصيام: باب ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم– ح ١٦٥١، والدارمي في سننه (٢/ ٢٩) كتاب الصوم ، باب النهي عن الصوم بعد انتصاف شعبان، والبيهقي في سننه الكبرى (٤/ ٢٠٩) كتاب الصيام – باب الخبر الذي ورد في النهي عن الصيام إذا انتصف شعبان. ص:٣٥١.

. طريق أبي عميس عن العلاء به أخرجه كل من :

مصنف ابن أبي شيبة ت عوامة (٦/ ١٤٥) كتاب الصيام: باب من كره أن يتقدم شهر =

ثانياً: نظرة النقاد لحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه:

=

رمضان بصوم، مسند أحمد ط الرسالة (١٥/ ٤٤١).

. طريق زهير بن محمد التميمي عن العلاء به : أخرجه ابن حبان في صحيحه – مخرجا (٨/ ٣٥٨). وغيرها.

بيان الإسناد: العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة.

(أ) العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقى – بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف ، أبو شبل ، بكسر لمعجمة وسكون الموحدة ، المدني ، مولى الرقة من جهينة، روى عن أبيه ، وابن عمر، وأبى كثير مولى محمد بن جحش وغيرهم .

وثقه أحمد وابن سعد والعجلي وقال الترمذى: هو ثقة عند أهل الحديث وقال أبو حاتم :صالح ، روى عنه الثقات،ولكنه أنكر من حديثه أشياء،وقال ابن معين: ليس حديثه بحجة،وقال النسائي:ليس به بأس،وذكره ابن حبان في الثقات،وقال ابن عدى:وللعلاء نسخ يرويها عنه الثقات،وما أرى بحديثه بأسا،وقال الخليلي:مدني مختلف فيه لأنه ينفرد بأحاديث لا يتابع عليها،وقال الذهبي:صدوق مشهور،وقال ابن حجر:صدوق ربما وهم ، مات سنة اثنتين وثلاثين وقيل تسع وثلاثين ومائة ، أخرج له البخاري في رفع اليدين في الصلاة ،ومسلم،والنسائي،وابن ماجه .

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٣٥٧)الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٣٧٢) تهذيب التهذيب (٨/ ١٨٦)تقريب التهذيب (ص: ٤٣٥).

(ب) عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني مولى الحرقة بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف، روى عن أبيه وأبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وابن عمر وهانئ مولى علي وغيرهم وعنه ابنه العلاء وسالم أبو النضر ومحمد بن إبراهيم التيمي ومحمد بن عجلان ومحمد بن عمرو بن علقمة وعمر بن حفص بن ذكوان قال ابن أبي حاتم قلت لأبي هو أوثق أو المسيب بن رافع فقال ما أقربهما وقال النسائي ليس به بأس وذكره ابن حبان في الثقات وذكره ابن المديني مع الأعرج وغيره من أصحاب أبي هريرة قلت وقال العجلي تابعي ثقة. وقال ابن حجر: ثقة من الثالثة. رجال صحيح مسلم (١/ ٤٢٥)تهذيب التهذيب (٦/ ٣٠١)تقريب التهذيب (ص: ٣٥٣).

(ج)أبو هريرة ، صحابي جليل.

درجة الإسناد: رجاله ثقات، وأعله الأئمة الكبار: ابن معين وابن مهدي والأثرم وغيرهم؛ لأن متنه منكر يخالف الأحاديث الثابتة في الصحيحين.

(أ) هذا الحديث من أفراد العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه حيث:

. قَالَ أبو داود: لَمْ يجئ بِهِ غَيْر العلاء، عن أبيه. وقَالَ النسائي: لا نعلم أحداً رَوَى هَذَا الْحَدِيْث غَيْر العلاء بن عَبْد الرحمن، وَقَالَ الترمذي: لا نعرفه إلا من هَذَا الوجه عَلَى هَذَا اللفظ، وأورده أبو الفضل بن طاهر المقدسي في أطراف الغرائب والأفراد.(١)

(ب) وقد أنكره كثير من الحفاظ :

ـ قال حرب: سمعتُ أحمد يقول: هذا حديثٌ منكر، ولم يُحدث العلاءُ بحديثٍ أنكرَ من هذا، وكان عبدُ الرحمن بنُ مهدي لا يُحَدِّثُ به البتة.(٢) . واستنكره ابن معين أَيْضاً.(٣)

. قال أبو داود عقب تخريجه حديث العلاء : " وكان عبد الرحمن . يعني ابن مهدي . ، لا يحدث به، قلت لأحمد: لم ؟ قال: لأنه كان عنده، أن النبي ﷺ كان يصل شعبان برمضان، وقال: عن النبي ﷺ خلافه "، قال أبو داود: «وليس هذا عندي خلافه، ولم يجئ به غير العلاء، عن أبيه.(٤)

. وقال ابن رجب الحنبلي: واختلف العلماء في صحة هذا الحديث ثم في العمل به: فأما تصحيحه فصححه غير واحد، منهم الترمذي وابن حبان والحاكم والطحاوي وابن عبد البر، وتكلم فيه من هو أكبر من هؤلاء وأعلم، وقالوا: هو حديث منكر، منهم عبد الرحمن بن مهدي والإمام أحمد وأبو زرعة الرازي والأثرم، وقال الإمام أحمد: لم يرو العلاء حديثا أنكر منه،

---

(١)سنن أبي داود (٢/ ٣٠١) السنن الكبرى للنسائي (٣/ ٢٥٤)أطراف الغرائب والأفراد (٥/ ٢١٨)(٥٢٠٩).

(٢) مسند أحمد ط الرسالة (١/ ٦٨) نصب الراية ٤٤١/٢.

(٣)سبل السلام(٦٤٢/٢)، ونيل الأوطار(٢٦٠/٤)،والفتح الرباني(٢٠٧/١٠).

(٤)سنن أبي داود (٢/ ٣٠١).

ورده بحديث: " لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين " فإن مفهومه جواز التقدم بأكثر من يومين، وقال الأثرم الأحاديث كلها تخالفه، يشير إلى أحاديث صيام النبي ﷺ شعبان كله، ووصله برمضان، ونهيه عن التقدم على رمضان بيومين، فصار الحديث حينئذ شاذا مخالفا للأحاديث الصحيحة، وقال الطحاوي: هو منسوخ، وحكى الإجماع على ترك العمل به، وأكثر العلماء على أنه لا يعمل به.(١)

ـ وعلى ضوء ما سبق أقول: هذا الحديث لمخالفته الأحاديث الصحيحة التي سيأتي ذكرها مباشرة أعله الأئمة الكبار: ابن معين وابن مهدي والأثرم وغيرهم؛ لأن متنه منكر يخالف الأحاديث الأخرى، ونص الإمام أحمد – رحمه الله– في مسائل أبي داود على أن هذا الحديث منكر لمخالفته الأحاديث الأخرى.(٢)

ثالثاً: الأحاديث الصحيحة الثابتة في وصل صيام شعبان برمضان، منها ما يلي:

١ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه في وصل النبي ﷺ صيام شعبان برمضان.

ـ قال البخاري: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لاَ يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمَهُ، فَلْيَصُمْ ذَلِكَ اليَوْمَ».(٣)

ـ وقال مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ الْعَبْدِيُّ،

(١)لطائف المعارف لابن رجب (ص: ١٣٥).
(٢)مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ٤٣٤).
(٣)صحيح البخاري(٢٨/٣)كتاب الصوم: بَاب لاَ يَتَقَدَّمُ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلاَ يَوْمَيْنِ.

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهِلَالَ فَقَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ».(١)

٢ـ ما جاء عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ كان يصوم أكثر شعبان.

. **قال البخاري:** حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ: لاَ يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: لاَ يَصُومُ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ إِلَّا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ ".(٢)

ـ **وقال مسلم:** حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ:" كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يَصُومُ، وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ ".(٣)

(١)صحيح مسلم(٢/٧٦٢) كتاب الصيام: بَاب لَا تَقَدَّمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ.
(٢)صحيح البخاري(٣/ ٣٨) كتاب الصوم:بَاب صَوْمِ شَعْبَانَ .
(٣)صحيح مسلم(٢/ ٨١٠) كتاب الصيام: بَاب صِيَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ، وَاسْتِحْبَابِ أَنْ لَا يُخْلِيَ شَهْرًا عَنْ صَوْمٍ .

المطلب الثاني: الغرابة في رفع الحديث أو جزء منه للنبي صلى الله عليه وسلم.

المقصد في هذا المطلب بيان أن الألفاظ الغريبة في المتن، أو ربما متن الحديث برمته، لم يثبت من كلام النبي ﷺ، وإنما هو من كلام غيره، ومن ثم كانت الغرابة في رفعه للنبي ﷺ، والحجة في ذلك أن الثقات من الحفاظ لم يقولوا بهذه الألفاظ ، أو برفعها للنبي ﷺ، بل قد تكون من قول أحد الصحابة أو ممن دونهم، بالإضافة لإظهار موطن الوهم، أو ممن يكون، وهو مغزى الدراسة في هذا المطلب. والأمثلة الدالة على هذا النوع من الغرابة في المتن كثيرة، منها:

المثال الأول: حديث عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِالْأَجْرَاسِ أَنْ تُقْطَعَ مِنْ أَعْنَاقِ الْإِبِلِ يَوْمَ بَدْرٍ».[1]

---

(١) الحديث مداره على سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة رضي الله عنها بهذا اللفظ .

. والحديث من طريق محمد بن بكرٍ عن ابن أبي عروبة أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده(٣/ ٧١١).

ـ ومن طريق محمد بن جعفرعن ابن أبي عروبة به. أخرجه كل من:أحمد في مسنده ط الرسالة(٤٢/ ٨٦)، وابن حبان في صحيحه – محققا (١٠/٥٥٤).

. ومن طريق خالد بن الحارث عن ابن أبي عروبة به. أخرجه النسائي في السنن الكبرى(٨/ ١١٠): كتاب السير: باب الأمر بقطع الأجراس.

بيان الإسناد: سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة.

(أ) سعيد بن أبي عروبة، واسمه مهران العدوي مولى بني عدي بن يشكر، أبو النضر البصري روى عن قتادة والنضر بن أنس، وغيرهما، وعنه الأعمش وهو من شيوخه وشعبة وغيرهما،قال ابن معين والنسائي: ثقة، وقال أبو زرعة: ثقة مأمون، وقال ابن أبي خيثمة: أثبت الناس في قتادة سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي،وقال أبو حاتم: هو قبل أن يختلط ثقة، وكان أعلم الناس بحديث قتادة، وقال ابن حجر: ثقة حافظ له تصانيف، لكنه كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة ، من السادسة مات سنة ست، وقيل: سبع وخمسين، أخرج له الجماعة. رجال صحيح البخاري(١/ =

=

٢٩٣)تهذيب التهذيب (٤/ ٦٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٩).

(ب) قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسى أبو الخطاب البصري،ويقال:ولد أكمه، روى عن:أنس بن مالك،وعكرمة ، زرارة بن أوفى وغيرهم،روى عنه:الليث بن سعد،والأوزاعي،وابن أبي عروبة وغيرهم . وثقه أحمد،وابن معين،وقال ابن سعد:كان ثقة مأموناً حجة في الحديث،وكان يقول بشيء في القدر .وقال العلائي: أحد المشهورين بالتدليس،وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين،وقال: مشهور بالتدليس،وقال في التقريب:ثقة ثبت ، مات سنة بضع عشرة ومئة،أخرج له الجماعة ، وقال أيضاً:أحد الأثبات المشهورين كان يضرب به المثل في الحفظ إلا أنه كان ربما دلس ،وقال ابن معين:رمي بالقدر وذكر ذلك عنه جماعة ، وعقب أبو داود فقال:لم يثبت عندنا عن قتادة القول بالقدر ،احتج به الجماعة.

التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٧/ ١٨٥)تهذيب التهذيب (٣٥١/٨)تقريب التهذيب (ص: ٤٥٣).

قلت : وثقه الأئمة إلا أنهم عابوا عليه كثرة التدليس فلا يحتج بحديثه إلا بما صرح فيه بالسماع، إلا ما كان من حديث شعبة حيث قال: كفيتكم تدليس ثلاثة الأعمش،وأبي إسحاق،وقتادة.

(ج) زرارة بضم أوله، ابن أوفى العامري الحرشي بمهملة وراء مفتوحتين ثم معجمة، أبو حاجب البصري قاضيها، روى عن أبي هريرة ، وعبد الله بن سلام ،وعائشة رضي الله عنهم والمحفوظ أن بينهما سعد بن هشام، وغيرهم، وعنه قتادة وداود بن أبي هند وعوف وبهز بن حكيم وأيوب وغيرهم، قال النسائي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة عابد من الثالثة مات فجأة في الصلاة دون المائة سنة ثلاث وتسعين، أخرج له الجماعة.

رجال صحيح مسلم (١/ ٢٢٩)تهذيب التهذيب (٣/ ٣٢٢)تقريب التهذيب (ص: ٢١٥).

(د) سعد بن هشام بن عامر الأنصاري المدني، ابن عم أنس. روى عن أبيه وعائشة وغيرهما، وعنه حميد بن هلال، وزرارة بن أبي أوفى وغيرهما، قال ابن سعد كان ثقة إن شاء الله تعالى، وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن حجر: ثقة من الثالثة استشهد بأرض الهند، أخرج له الجماعة.

رجال صحيح مسلم (١/ ٢٣٦)تهذيب التهذيب (٣/ ٤٨٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٢).

(هـ) عائشة. صحابية جليلية.

درجة الإسناد: رجاله ثقات.

. وقال أبو الفضل ابن عمار الشهيد في علل أحاديث صحيح مسلم[١]:

ووجدت فيه: عن أبي موسى محمد بن المثنى، عن محمد بن جعفر، عن شعبة، عن قتادة، عن سعد بن هشام، عن عائشة، رضي الله عنها: " أن النبي ﷺ أمر بالأجراس أن تقطع من أعناق الإبل يوم بدر ". قال أبو الفضل: وهذا حديث لا أصل له عندنا، من حديث شعبة، وإنما يعرف من حديث سعيد بن أبي عروبة، ورواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن سعيد، عن قتادة، بهذا الإسناد موقوفا، أنها قالت: " لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس "، قال قتادة: فأمر بها النبي ﷺ أن تقطع من أعناق الإبل، حدثنيه جدي . رحمه الله . حدثنا يحيى بن خلف، حدثنا عبد الأعلى، فجعل عبد الأعلى هذه اللفظة من قول قتادة، وهو الصحيح عندنا، ورواه القعنبي، عن خالد بن الحارث، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، وهو وهم، إما من القعنبي، أو ممن دونه. [٢]

---

(١) ذكر أبو عمر محمد بن علي الأزهري محقق كتاب علل أحاديث صحيح مسلم فائدة تتعلق بوجود هذا الحديث عند مسلم، حيث قال: وليس هذا الحديث فيما وصلنا من نسخ "صحيح مسلم". وقد نفى أبو مسعود الدمشقي أن يكون هذا الحديث في (صحيح مسلم)، – وفيه نظر، لأن ابن عمار الشهيد، رحمه الله، لم يتفرد بذكر ذلك، بل تابعه الإمام أبو الحسن الدارقطني، رحمه الله، فذكر أن مسلما أخرجه في " الصحيح ".– وتعقب علي بن المفضل، أبا مسعود الدمشقي، في كتاب " الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين ص ٤٤٣، فقال: [قال لنا الحافظ السلفي: يحتمل أن هذا الحديث كان في "كتاب مسلم"، فأسقطه مثل ما فعل في غيره، وإلى هذا أشار الدارقطني، قال علي بن المفضل: والعذر عنه أن يقال: "سعيد" قد يتصحف "لشعبة"، من حيث الكتابة، خصوصا وقد اشتركا في قتادة، وروى غندر عنهما جميعا، ولعله كان في كتاب مسلم القديم الذي كتبه عن شيخه مشكلا غير مشكول، فذهب عليه حالة نقله إلى تخريجه، إذ الغالب على غندر الرواية عن شعبة، فحين نظر، رحمه الله، إلى الاختلاف الذي فيه على قتادة أسقطه من "صحيحه"، ثم لم ينعم النظر فيه مرة أخرى، كما فعل في غيره من الأحاديث المنقحة، فبقي مشكولا على حاله، والحق مع الدارقطني، رحمه الله، إذ حكى ما رأى] والله أعلم.

(٢)علل أحاديث صحيح مسلم – الفاروق (ص:٧٤- ٧٧) المحقق: أبو عمر محمد ابن علي الأزهري ،الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م.

. وسئل الدارقطني عن حديث سعد بن هشام، عن عائشة، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالأجراس أن تقطع،؟ فقال: يرويه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، واختلف عنه؛ فرواه غندر، عن سعيد، وخالد بن الحارث، عن سعيد، عن قتادة، عن زرارة، عن سعد بن هشام، عن عائشة، عن النبي ﷺ. ورواه القعنبي، عن خالد بن الحارث، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، ووهم فيه. ورواه هشام الدستوائي، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام، عن عائشة، عن النبي ﷺ، لفظه وهو قوله: لا تصحب الملائكة رفقة فيها جلد نمر، ولا يتابع عليه، ثم قال: والمحفوظ حديث سعيد بن أبي عروبة، وهو صحيح، وتوقيف الدستوائي له على زرارة ليس بعلة.(١)

ـ مما سبق يتبين أن قوله : "أمر بالأجراس أن تقطع يوم بدر"غريب، ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو من قول قتادة، كما هو ثابت عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن ابن أبي عروبة عن قتادة موقوفاً عليه.

المثال الثاني: حديث أبي أحمد الزُّبيري قال: ثنا سفيان الثوري، عن أبي الزُّبير، عن جابر، عن عمرَ رضي الله عنه قال: إنْ عِشتُ -إنْ شاءَ اللهُ-؛ لأُخْرِجَنَّ اليهودَ من جزيرةِ العربِ، قال: وقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «لَئِن عِشتُ -إنْ شاءَ اللهُ- لأَنْهينَّ أن يُسمَّى رَبَاحًا، ونَجِيحًا، وأَفْلَحَ، ويَسَارًا».(٢)

---

(١)علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٥/ ٨٢).

(٢)الحديث مداره على أبي أحمد الزبيري محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم عن الثوري عن جابر، عن عمرَ. أخرجه كل من :

. الترمذي من طريق محمد بن بشار عن أبي أحمد الزبيري به بلفظ مقارب، ثم قال: «هذا حديث غريب» هكذا رواه أبو أحمد، عن سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر، عن عمر، ورواه غيره عن سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ «وأبو أحمد ثقة حافظ، والمشهور عند الناس هذا الحديث عن جابر عن النبي ﷺ وليس فيه عن عمر» . سنن =

=

الترمذي(٥/ ١٣٣) كتاب الأدب: باب ما يكره من الأسماء .

. وابن ماجة(٢/ ١٢٢٩) من طريق نصر بن علي عن الزبيري به، كتاب الأدب: باب ما يكره من الأسماء.

. وابن كثير في مسند الفاروق ت إمام (١/ ٥٤١)، واللفظ له.

بيان الإسناد: أبي أحمد الزُّبيري قال: ثنا سفيان الثوري، عن أبي الزُّبير، عن جابر، عن عمر

(أ) محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي مولاهم، أبو أحمد الزبيري الكوفي، روى عن فطر بن خليفة، وسفيان الثوري، وغيرهما، وعنه ابنه طاهر وأحمد بن حنبل وأبو خيثمة وبندار وغيرهم، قال نصر بن علي: سمعت أحمد الزبيري يقول: لا أبالي أن يسرق مني كتاب سفيان أني أحفظه كله، وقال ابن نمير: أبو أحمد الزبيري صدوق في الطبقة الثالثة من أصحاب الثوري ما علمت إلا خيرا مشهور بالطلب ثقة صحيح الكتاب، وكان صديق أبي نعيم وأبو نعيم أقدم سماعا واسن منه، وقال حنبل بن إسحاق عن أحمد بن حنبل: كان كثير الخطأ في حديث سفيان، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ثقة، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ليس به بأس، وقال العجلي: كوفي ثقة يتشيع، وقال بندار: ما رأيت أحفظ منه، وقال أبو زرعة وابن خراش: صدوق، وقال أبو حاتم عابد مجتهد حافظ للحديث له أوهام، وقال النسائي: ليس به بأس، قال أحمد بن حنبل وغيره: مات بالأهواز سنة ثلاث ومائتين، وفيها أرخه ابن سعد وقال: كان صدوقا كثير الحديث، وقال ابن قانع: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت إلا أنه قد يخطىء في حديث الثوري من التاسعة مات سنة ثلاث ومائتين، أخرج له الجماعة.

رجال صحيح مسلم (٢/ ١٨٥)تهذيب التهذيب (٩/ ٢٥٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٨٧).

(ب) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي، روى عن أبيه وأبي إسحاق الشيباني، وجابر الجعفي، وعنه خلق لا يحصون منهم أبو أحمد الزبيري الكوفي، وقال ابن حجر :ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس مات سنة إحدى وستين وله أربع وستون، أخرج له الجماعة. تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١١/ ١٥٥)تهذيب التهذيب (٤/ ١١١) تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤)

(ج) محمد بن مسلم بن تدرس– بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء – الأسدي مولاهم أبو الزبير المكي، وثقوه ، مات سنة ست وعشرين ومائة .أخرج له الجماعة . رجال صحيح مسلم (٢/ ٢٠٧)تهذيب التهذيب(٩/ ٤٤٠) تقريب التهذيب(ص: ٥٠٦)

(د)جابر بن عبد الله بن حرام صحابي جليل.

(هـ) عمر بن الخطاب صحابي جليل.

درجة الإسناد: فيه أبو أحمد الزبيري الكوفي ضعيف الحديث في الثوري، وباقي رجاله ثقات.

. قوله:(لأَنهينَّ أن يُسمَّى رَبَاحًا، ونَجِيحًا) في متن هذا الحديث، لم تثبت من لفظ النبي ﷺ.

. ففي العلل للدارقطني قال البرقاني: سئل عن حديث جابر بن عبد الله، عن عمر، عن النبي ﷺ؛ إن عشت لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب.؟ ...

فقال: رواه أبو أحمد الزبيري، عن الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر، عن عمر، هذا الحديث، وألحق به كلاما آخر أدرجه فيه، عن النبي ﷺ: لأنهين أن يسمى رباحا ونجيحا، ووهم في إدراجه هذا الكلام عن عمر، ثم قال: وغيره يرويه عن الثوري،عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهو الصحيح. (١)

مما سبق يتضح لي ما يلي:

أولاً: أن الإمام الدارقطني رجح أن هذه الزيادة المدرجة في متن الحديث من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأن أبا أحمد الزبيري هو مَنْ وهم في إدراجها.

ثانياً: أبو أحمد الزبيري، هو محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم، الأسدي، الكوفي، قال عنه ابن حجر: ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطىء في حديث الثوري، من التاسعة، مات سنة ثلاث ومائتين.(٢)

ثالثاً:أن الثقات لم يقولوا بهذه الزيادة، كما عند مسلم في صحيحه، من طريق ابْن جُرَيْجٍ قال:أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِأَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ، يَقُولُ: «أَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْهَى عَنْ أَنْ يُسَمَّى بِيَعْلَى، وَبِبَرَكَةَ،

(١)علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢/ ٩٥. ٩٦).
(٢)تقريب التهذيب (ص: ٤٨٧).

وَبِـأَفْلَحَ، وَبِيَسَـارٍ، وَبِنَـافِعٍ وَبِنَحْـوِ ذَلِكَ، ثُمَّ رَأَيْتُـهُ سَكَتَ بَعْدُ عَنْهَا، فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ قُبِضَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَنْـهَ عَنْ ذَلِكَ» ثُمَّ أَرَادَ عُمَرُ أَنْ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ تَرَكَهُ "[1]

(١)صحيح مسلم(٣/ ١٦٨٦) كتاب الآداب: باب كراهة التسمية بالأسماء القبيحة، وبنافع، ونحوه .

المطلب الثالث: الاختلافُ على راوٍ في زيادةِ لفظةٍ أو عبارةٍ في متن الحديث.

إن مما يجب معرفته والتنبه إليه أن زيادة لفظة، أو عبارة في متن الحديث لا تقبل برواية الأكثر مطلقاً، بل ولا برواية الثقة، فمن زيادات الثقات ما هو شاذ مردود، وقد يترجح رد هذه الزيادة، ويحكم عليها بالغرابة في متن الحديث إذا اختُلِفَ على راويها حتى ولو كان ثقة، ولم يتابع عليها أيضاً، وهو ما نود بيانه في هذا المطلب، ونوضح هذه القاعدة بالمثال كما يلي:

المثال الأول: زيادة عبارة (يُحَرِّكُها...) يعني أصبع النبي صلى الله عليه وسلم في صلاته، والاختلاف على راويها.

جاء ذلك في حديثٍ رواه زائدة بن قدامة قال: حدثنا عاصم بن كليب، قال: أخبرني أبي: أنَّ وائل بن حُجْر الحضرمي أخبره قال: قلت: لأنظُرنَّ إلى رسولِ اللهِ – ﷺ – كيفَ يُصلِّي، قال: فنظرْتُ إليه، قام فكبَّر، ورفعَ يَديه حتى حاذتا أُذُنيه، ثُمَّ وضعَ يدَهُ اليُمنى على ظهْر كَفِّه اليُسرى والرُّسغ والساعد، ثمَّ قال: لمَّا أرادَ أنْ يركعَ رفعَ يديه مثلها، ووضعَ يديه على رُكبتيه، ثُمَّ رَفَعَ رأسه، فرفعَ يَدَيْه مِثْلها، ثُمَّ سَجَدَ، فجعلَ كَفَّيه بحذاء أُذُنيه، ثم قَعَدَ، فافترشَ رجْلَه اليُسْرى، فوضعَ كفَّه اليُسْرى على فخذِهِ وَرُكبته اليُسْرى، وجعلَ حد مِرْفقه الأيمن على فخذِهِ اليُمْنى، ثم قَبَضَ بينَ أصابعِهِ، فحلق حَلقةً، ثمَّ رفعَ أصبعه، فرأيتُهُ يُحَرِّكُها يدعو بها، ثم جئتُ بعدَ ذلك في زمانٍ فيه بَرْد، فرأيتُ الناسَ عليهمُ الثِّياب تحرك أيديهم من تحتِ الثيابِ من البرد.[1]

(١) الحديث بزيادة عبارة(يُحَرِّكُها يدعو بها) أخرجه كل من :

. أحمد في مسنده ط الرسالة (١٦٠/٣١) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث.

ـ والدارمي في سننه (٢/ ٨٥٦)، كتاب الصلاة:باب صفة صلاة رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسلَّمَ، وابن خزيمة في صحيحه (١/ ٢٤٣)، كتاب الصلاة:باب وضع بطن الكف اليمنى =

=

على كف اليسرى والرسغ والساعد جميعا، من طريق معاوية بن عمرو.

- وابن الجارود في المنتقى (ص: ٦٢) كتاب الصلاة: باب صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق عبد الرحمن بن مهدي.
- والنسائي في السنن الكبرى(١/ ٤٦٣) كتاب المساجد: باب موضع اليمين من الشمال في الصلاة، من طريق عبد الله بن المبارك.
- وابن حبان في صحيحه ابن حبان (٥/ ١٧٠)من طريق أبي الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك.
- والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ٣٥) من طريق معاوية بن عمرو، وأبي الوليد الطيالسي.

الكل عن زائدة بن قدامة، به.

بيان الإسناد: زائدة بن قدامة عن عاصم بن كليب، عن أبيه عن وائل بن حُجْر الحضرمي.

(أ) زائدة بن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي. روى عن أبي إسحاق السبيعي وعاصم بن كليب وخلق وعنه ابن المبارك وأبو أسامة وحسين بن علي الجعفي وابن عيينة وأبو إسحاق الفزاري وجماعة، قال عثمان بن زائدة قدمت الكوفة فقلت للثوري ممن أسمع قال عليك بزائدة وقال أبو أسامة حدثنا زائدة وكان من أصدق الناس وأبره وقال أبو داود الطيالسي وسفيان بن عيينة حدثنا زائدة بن قدامة وكان لا يحدث قدريا ولا صاحب بدعة وقال أحمد المتثبتون في الحديث أربعة سفيان وشعبة وزهير وزائدة وقال أيضا إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبالي إن لا تسمعه عن غيرهما إلا حديث أبي إسحاق وقال أبو زرعة صدوق من أهل العلم وقال أبو حاتم كان ثقة صاحب سنة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت صاحب سنة من السابعة مات سنة ستين وقيل بعدها، أخرج له الجماعة.

الثقات للعجلي ط الدار (١/ ٣٦٧)تهذيب التهذيب (٣/ ٣٠٦) تقريب التهذيب (ص: ٢١٣).

(ب) عاصم بن كليب بن شهاب بن المجنون الجرمي الكوفي روى عن أبيه وأبي بردة بن أبي موسى وغيرهما، وعنه ابنه عون وشعبة والسفيانان، وثقه ابن معين والنسائي وابن حبان وغيرهم، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالإرجاء من الخامسة مات سنة بضع وثلاثين.

الثقات لابن حبان (٧/ ٢٥٦)تهذيب التهذيب (٥/ ٥٥)تقريب التهذيب (ص: ٢٨٦).

(ج) كليب بن شهاب بن المجنون الجرمي وفي نسبه اختلاف، روى عن أبيه، ووائل بن حجر وغيرهما روى عنه ابنه عاصم وإبراهيم بن مهاجر، قال أبو زرعة: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة ورأيتهم يستحسنون حديثه ويحتجون به وقال النسائي: كليب هذا لا نعلم أحدا روى عنه غير ابنه عاصم وغير إبراهيم بن مهاجر وإبراهيم ليس بقوي في الحديث، وقال الآجري عن أبي داود عاصم بن كليب عن أبيه عن جده ليس بشيء، الناس يغلطون يقولون كليب عن أبيه ليس هو ذاك، وقال في موضع آخر وعاصم بن كليب كان من أفضل أهل الكوفة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: يقال: إن له صحبة،

=

ـ هذا وقد رواه زائد بن قدامة أيضا من نفس الطريق السابق (عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر) من غير هذه الزيادة،[١] .

وبالنظر في متن هذا الحديث نجد عبارة (يحركها...) والتي رواها زائدة بن قدامة، شاذة انفرد بها، وقد اختلف عليه كما في تخريجه من الطرق السابقة، وإسناده متصل ما يوحي بصحته، ولا يشك أحد في ثقة زائدة وحفظه وعلو شأنه في الرواية، لكن ظهرت لي عدة دلائل تدلل أن زائدة بن قدامة قد أدرج هذه اللفظة في متن هذا الإسناد، منها ما يلي:

١. أن زائدة بن قدامة قد اختلف عليه في رواية هذا الحديث، كما سبق في تخريجه، حيث رواه بزيادة عبارة (يحركها...) مرة، ورواه في أخرى

=

وقد بينت في الإصابة سبب وهمهم في ذلك، وقال ابن حجر: صدوق من الثانية ووهم من ذكره في الصحابة.

الثقات للعجلي ط الدار (٢/ ٢٢٨)تهذيب التهذيب (٨/ ٤٤٥)تقريب التهذيب (ص: ٤٦٢).

(د) وائل بن حجر، بضم المهملة،وسكون الجيم، ابن سعد بن مسروق، الحضرمي، صحابي جليل، وكان من ملوك اليمن، ثم سكن الكوفة، ومات في ولاية معاوية، أخرج له البخاري في القراءة، ومسلم، والباقون.

أسد الغابة ط الفكر (٤/ ٦٥٩)الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٤٦٦).

درجة الإسناد: حسن.

(١) والحديث من دون زيادة عبارة(يُحَرِّكُها يدعو بها) أخرجه كل من:

ـ البخاري من طريق عبد الله بن المبارك، في رفع اليدين في الصلاة (ص: ٣٢).

. وأبو داود في سننه من طريق أبي الوليد الطيالسي، أبواب تفريع استفتاح الصلاة: باب رفع اليدين في الصلاة (١/ ١٩٣).

. وابن خزيمة في صحيحه من طريق معاوية بن عمرو، كتاب الصلاة:باب وضع بطن الكف اليمنى على كف اليسرى والرسغ والساعد جميعا (١/ ٢٤٣).

. والبيهقي في السنن الكبرى من طريق عبد الله بن رجاء ،جماع أبواب صفة الصلاة: باب رفع اليدين في الثوب (٢/ ٤٣).

بدون هذه الزيادة كما عرضناه في تخريج زيادة هذه العبارة، ومن غيرها.

٢ـ مخالفة زائدة بن قدامة لمَنْ هم أكثر عدداً وأوثق منه، في عدم ذكر هذه الزيادة، ولم يتابع عليها، حيث رَوَي الحديثَ عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر بلفظ رواية زائدة السابقة، ولم يذكر واحد منهم عبارة "يحركها... " كلٌ من (سفيان الثوري[١]، وابن عيينة[٢]، وشعبة بن الحجاج[٣]، وبشر بن المفضل[٤]، وأبي الأحوص سلام بن سليم[٥]، وعبد الله بن إدريس[٦]، وزهير بن معاوية[٧]، وعنبسة بن سعيد الأسدي،[٨] وغيرهم...).

٣ـ ما أخرجه مسلم في صحيحه من رواية عبد الله بن الزبير عن أبيه، وليس فيها ما يدل على التحريك. قال مسلم: حدثنا قتيبة، حدثنا ليث،

(١)مسند أحمد ط الرسالة (٣١/ ١٦٣)، والسنن الكبرى للنسائي (٢/ ٦٠)كتاب المساجد، باب صفة الجلوس في الركعة التي تنقضي فيها الصلاة، والمعجم الكبير للطبراني (٢٢/ ٣٤).

(٢)سنن الدارقطني (٢/ ٤٢) كتاب الصلاة، باب ذكر التكبير ورفع اليدين عند الافتتاح والركوع والرفع منه وقدر ذلك واختلاف الروايات.

(٣)مسند أحمد ط الرسالة (٣١/ ١٤٨)،وصحيح ابن خزيمة ط ٣(٣٦٧/١)،والمعجم الكبير للطبراني (٢٢/ ٣٥).

(٤)السنن الكبرى للنسائي (٢/ ٦١) كتاب المساجد، باب موضع حد المرفق الأيمن، وسنن ابن ماجه (١/ ٢٨١) كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب رفع اليدين إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، والمعجم الكبير للطبراني (٢٢/ ٣٧).

(٥)المعجم الكبير للطبراني (٢٢/ ٣٤)

(٦)سنن الترمذي ت بشار (١/ ٣٧٩) أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب كيف الجلوس في التشهد، صحيح ابن حبان – محققا (٥/ ٢٧١)

(٧)مسند أحمد ط الرسالة (٣١/ ١٦٨) المعجم الكبير للطبراني (٢٢/ ٣٦).

(٨)المعجم الكبير للطبراني (٢٢/ ٣٧).

عن ابن عجلان، ح قال: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة – واللفظ له – قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن ابن عجلان، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا قعد يدعو، وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى، ويده اليسرى على فخذه اليسرى، وأشار بإصبعه السبابة، ووضع إبهامه على إصبعه الوسطى، ويلقم كفه اليسرى ركبته».(١)

المثال الثاني: ومن باب الاختلاف على الراوي أيضاً في زيادة لفظة في متن الحديث، والتي يحكم عليها بالغرابة، زيادة لفظة "والحيضة..." في قول أم سلمة رضي الله عنها للنبي ﷺ حين أرادت غسل ضفر رأسها: " أَفَأَنْقُضُهُ لِلْجَنَابَةِ وَالْحَيْضَةِ؟..."

ـ والحديث بهذه الزيادة رواه مسلم من طريق عبد بن حميد، والبيهقي من طريق أحمد بن منصور الرمادي، كلاهما عن عبد الرزاق الصنعاني قال: أنا الثوري، عن أيوب بن موسى، عن سعيد بن أبي سعيد، عن عبد الله بن رافع، مولى أم سلمة، عن أم سلمة، قَالَتْ قُلْتُ: يا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّى امْرَأَةٌ أَشُدُّ ضَفْرَ رَأْسِى أَوْ قَالَتْ عِقَصَ رَأْسِى أَفَأَنْقُضُهُ لِلْجَنَابَةِ وَالْحَيْضَةِ؟ قَالَ : « لاَ، إِنَّمَا يَكْفِيكِ أَنْ تُفْرِغِى عَلَيْكِ ثَلاَثَ حَفَنَاتٍ ثُمَّ قَدْ طَهُرْتِ ». (٢).

وهذه اللفظة " والحيضة... " تفرّد بها عبد الرزاق، عن الثوري ولم يتابعه عليها أحد.

---

(١)صحيح مسلم(١/ ٤٠٨)،كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب صفة الجلوس في الصلاة، وكيفية وضع اليدين على الفخذين.

(٢)ينظر صحيح مسلم (١/ ٢٦٠) كتاب الحيض: باب حكم ضفائر المغتسلة. والسنن الكبرى الكبرى للبيهقي (١/ ٢٧٩) جماع أبواب الغسل من الجنابة: باب ترك المرأة نقض قرونها إذا علمت وصول الماء إلى أصول شعرها، واللفظ للبيهقي.

قال ابن رجب: وهذه اللفظة – أعني لفظة الحيضة – تفرّد بها عبد الرزاق، عن الثوري، وكأنَّها غير محفوظة، فقد رواها غير واحد عن الثوري فلم يذكروها، وقد رويت أيضاً هذه اللفظة من حديث سالم الخياط، عن الحسن، عن أم سلمة، وسالم ضعيف، والحسن لم يسمع من أم سلمة.(١)

قلت: وحديث أم سلمة من غير هذه الزيادة، أعني لفظة " والحيضة " أخرجه غير واحد بالاقتصار على لفظة " الجنابة " فقط . منهم مسلم من طريق ابن عيينة، عن سفيان الثوري، بالإسناد نفسه دون ذكر الحيضة.(٢) وتابع روحُ بن القاسم سفيانَ الثوري على روايته – من دون ذكر الحيضة أيضاً كما عند مسلم.(٣)، وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن ذكر الحيضة في الحديث شاذ لا يثبت.

. فقال ابن القيم: فقد اتفق ابن عيينة وروح بن القاسم عن أيوب ، فاقتصر على الجنابة. واختلف فيه عن الثوري : فقال يزيد بن هارون عنه كما قال ابن عيينة وروح، وقال عبد الرزاق عنه : " أفأنقضه للحيضة والجنابة ؟ ورواية الجماعة أولى بالصواب ، فلو أن الثوري لم يختلف عليه لترجحت رواية ابن عيينة وروح ، فكيف وقد روى عنه يزيد بن هارون مثل رواية الجماعة، ومن أعطى النظر حقه علم أن هذه اللفظة ليست محفوظة في الحديث.(٤)

(١)فتح الباري لابن رجب (٢/ ١١٠).
(٢)صحيح مسلم (١/ ٢٥٩) كتاب الحيض: باب حكم ضفائر المغتسلة.
(٣)صحيح مسلم (١/ ٢٦٠) كتاب الحيض: باب حكم ضفائر المغتسلة.
(٤)تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته (١/ ١٠٨، بترقيم الشاملة آليا).

ـ وقال الألباني بعد تخريجه الحديث من جميع طرقه: ومن ذلك تبين أن ذكر الحيضة في الحديث شاذ لا يثبت؛ لتفرّد عبد الرزاق بها عن الثوري خلافاً ليزيد بن هارون عنه، ولابن عيينة وروح بن القاسم، عن أيوب ابن موسى فإنَّهم لم يذكروها.[١]

(١)إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (١/ ١٦٨).

المبحث الثالث: الحس النقدي بالغرابة عند الأئمة النقاد في كون المتن أو جزء منه ليس حديثاً.

تمهيد:

نقاد الحديث رزقهم الله الفهم الثاقب؛ لكثرة مذاكرتهم وممارستهم لهذا الفن، ومن ثم هم الذين وقفوا على دقائقه وأسراره، فاستطاعوا أن يخرجوا كنوزه، كما استطاعوا أيضاً أن يقفوا على ما به من علل وأوهام، سواء التي تتعلق بالدراية أو الرواية.

وأستأنس في هذا المقام بقول الدكتور مصطفى السباعي: ... هذه أهم القواعد التي وضعها العلماء لنقد الحديث ومعرفة صحيحه من موضوعه، ومنه ترى أنهم لم يقتصروا في جهدهم على نقد السند فقط أو يوجهوا جل عنايتهم إليه دون المتن، كما سيأتي في زعم بعض المستشرقين ومشايعيهم، بل كان نقدهم منصبا على السند والمتن على السواء، ولقد رأيت كيف جعلوا لأمارات الوضع أربعا منها في السند، وسبعا منها في المتن، ولم يكتفوا بهذا، بل جعلوا للذوق الفني مجالا في نقد الأحاديث وردها أو قبولها، فكثيرا ما ردوا أحاديث لمجرد سماعهم لها؛ لأن ملكتهم الفنية لم تستسغها ولم تقبلها.[1]

ولنا في هذا الصدد أمثلة عديدة سطرها المحدثون، في مؤلفاتهم منها:

ـ قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: سمعت أبي يقول: جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي – من أهل الفهم منهم – ومعه دفتر،

(١)السنة ومكانتها للسباعي ط المكتب الإسلامي (١/ ١٠٢).

فعرضه علي، فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ؛ قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح، فقال: من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل، وأن هذا كذب؛ أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت، وأني كذبت في حديث كذا؟! فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعي الغيب؟ قال: قلت: ما هذا ادعاء الغيب، قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلت: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف، ولم نقله إلا بفهم، قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة، قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟ قلت: نعم، قال: هذا عجب! فأخذ فكتب في كاغذ ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إلي وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث: فما قلت: إنه باطل، قال أبو زرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت: إنه كذب، قال أبو زرعة: هو باطل، وما قلت: إنه منكر، قال: هو منكر، كما قلت، وما قلت: إنه صحاح، قال أبو زرعة: هو صحاح، فقال: ما أعجب هذا؛ تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما!! فقلت: فقد بان لك أنا لم نجازف، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله: أن دينارا نبهرجا يحمل إلى الناقد، فيقول: هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هو جيد، فإن قيل له: من أين قلت: إن هذا نبهرج، هل كنت حاضرا حين بهرج هذا الدينار؟ قال: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه: إني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا، قيل: فمن أين قلت: إن هذا نبهرج؟ قال: علما رزقت. وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك. قلت له: فتحمل فص ياقوت إلى

واحد من البصراء من الجوهريين، فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت. فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج، وأن هذا ياقوت؟ هل حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج؟ قال: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجا؟ قال: لا، قال: فمن أين علمت؟ قال: هذا علم رزقت، وكذلك نحن رزقنا علما لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب، وهذا حديث منكر، إلا بما نعرفه. ثم قال ابن أبي حاتم: تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره؛ فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء، علم أنه مغشوش. ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره؛ فإن خالفه بالماء والصلابة، علم أنه زجاج. ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة. ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته، والله أعلم.[1]

وقال أبو عبد الله الحاكم: وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث، تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا، والحجة فيه عندنا الحفظ، والفهم، والمعرفة لا غير.[2]

. وقال ابنُ رجب: حذّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أنَّ هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث

(١)الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٤٩ . ٣٥١).
(٢)معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١١٢).

بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عَنْ سائر أهل العلم.[١]

وهذه النصوص ينسحب مفادها على الإسناد، وكذلك المتن، ولا يخفى أن تنقية المتون من الغرابة أمر ليس بالهين، إنما ينهض به الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، والأئمة النقاد لهم في استخراج الغرابة في متون الأحاديث بذوقهم النقدي وفهمهم الثاقب والخبرة التامة عبارات عديدة، تنبئ عن مدى عنايتهم ونقدهم لهذه المتون، نذكر منها مع أمثلة تجلي الشاهد من هذه العبارات والمقصود بها، كما في المطالب التالية:

(١)شرح علل الترمذي (١/ ١٦٣).

المطلب الأول: قول النقاد في المتن: لا يشبه كلام النبوة.

الحديث النبوي له ذوق يشعر به من أكثر معايشته، والأئمة النقاد المتقدمون هم أدرى الناس به، إذ وهبهم الله تعالى ملكة النقد لهذه الأحاديث، فيما يتعلق بالأسانيد والمتون؛ ليميزوا كلام النبي صلى الله عليه وسلم من كلام غيره.

ويعلل الدكتور نور الدين عتر رؤيتة لهذه المسألة، "وهي كون الأئمة المحدثين هم أدرى بمعرفتهم لصحيح الحديث من سقيمه، خاصة تلك التي في متون الأحاديث" قائلاً: لأنه حصلت لهم من مزاولة ألفاظ النبي ﷺ هيئة نفسانية، وملكة قوية يعرفون بها ما يجوز أن يكون من حديث النبي ﷺ، وما لا يجوز.[1]

وهذا النوع من الغرابة قد يعبر عنه بالإدراج أيضاً، إذ النتيجة واحدة، وهي أن اللفظ الغريب ليس من كلام النبي ﷺ، بل كلام غيره، والخلط إنما جاء من أحد الرواة، وجهد النقاد إنما يبرز في بيان الواهم، ونقد تلك الألفاظ، ومن الأمثلة الدالة على هذه العبارة، وجدت منها ما يكون جزءاً منه، ومنها ما يكون كامل المتن.

<u>ومثال الأول</u>:(الغرابة في جزء من متن الحديث).

في البداية أود التنبيه إلى أن مقصدي بالغرابة هنا في متن الحديث تلك الألفاظ، أو العبارات التي صَوَّبَ النقاد من الأئمة أقوالهم عليها بأنها ليست من المتن المرفوع، وعليه تكون هذه العبارات ليست من كلام النبوة، لنتفق على القاعدة قبل طرح المثال.

(١)منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٣١٣).

ومثالــه: مـا رواه أحمـد بـن عَبْـد الجبـار الْعُطَـارِدِيّ، عـن أبـي بكـر بـن عياش،عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن عَبْد الله بن مسعود، عن النَّبِيّ ﷺ : من مات وَهُوَ لا يشرك بالله شَيْئاً دخل الجنة، ومن مات وَهُوَ يشرك بالله شَيْئاً دخل النار. قَال الْخطيْب: هكذا رَوَى هَذَا الْحَدِيْث أحمدُ بنُ عَبْد الجبار العطاردي، عن أبي بكر بن عياش، ووهم في إسناده وفي متنه.... (١) وأخذ يفصل القول في ذلك.....

(١)الفصل للوصل المدرج (١/ ٢١٨). وقال ابن حجر: هكذا رواه أحمد بن عبد الجبار العطاردي، عن أبي بكر ابن عياش بإسناده ووهم فيه. النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨١٣).

بيان الإسناد: أحمد بن عَبْد الجبار الْعُطَارِدِي، عن أبي بكر بن عياش،عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن عَبْد الله بن مسعود.

(أ)أحمد بن عبد الجبار بن محمد بن عمير بن عطارد بن حاجب بن زرارة التميمي العطاردي أبو عمر الكوفي. روى عن حفص بن غياث وأبي بكر بن عياش وغيرهما، وعنه البغوي وابن داود وخلق. قال ابن أبي حاتم: "كتبت عنه وأمسكت عن الرواية عنه لكثرة كلام الناس فيه". وقال مطين: "كان يكذب"، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي عندهم تركه بن عقدة"، وقال ابن عدي: "رأيت أهل العراق مجمعين على ضعفه، وكان ابن عقدة لا يحدث عنه،، قال ابن عدي: "ولا يعرف له حديث منكر، وإنما ضعفوه لأنه لم يلق من يحدث عنهم"، وقال الأصم: "سألت أبا عبيدة بن أخي هناد بن السري عن العطاردي فقال: "ثقة"، وقال أبو بكر بن صدقة: سمعت أبا كريب يقول: قد سمع أحمد بن عبد الجبار من أبي بكر بن عياش، وقال حمزة السهمي: سألت الدارقطني عنه فقال: "لا بأس به" أثنى عليه أبو كريب"، وقال الخطيب: "وقد روى العطاردي عن أبيه عن يونس أوراقا فاتته من المغازي، وهذا يدل على تثبته"، وأما قول المطين: "أنه كان يكذب"، فقول مجمل إن أراد به وضع الحديث فذلك معدوم في حديث العطاردي، وإن أراد به أنه روى عن من لم يدركه فباطل؛ لأن أبا كريب شهد له بالسماع من أبي بكر بن عياش، وقد مات قبل شيوخه إلا ابن إدريس فإنه مات قبل بن عياش بسنة، ويجوز أن يكون أبوه بكر به – والله أعلم–. وقال أحمد بن كامل: "مات سنة ٧١"، وقال ابن السماك مات في شعبان سنة ٢٧٢ بالكوفة، وقال ابن حبان في "الثقات": "ربما خالف ولم أر في حديثه شيئا يجب أن يعدل عن سبيل العدول إلى سنن المجروحين"، وقال الخليلي: "ليس في حديثه مناكير لكنه روى عن القدماء فاتهموه لذلك"، وفي سؤالات الحاكم للدارقطني: =

=

"اختلف فيه شيوخنا ولم يكن من أهل الحديث وأبوه ثقة".وقال ابن حجر: ضعيف وسماعه للسيرة صحيح من العاشرة لم يثبت أن أبا داود أخرج له مات سنة اثنتين وسبعين وله خمس وتسعون سنة. تاريخ بغداد ت بشار (٥/ ٤٣٤)تهذيب التهذيب (٥١/١)تقريب التهذيب (ص: ٨١).

(ب)أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، الكوفي، الحناط، المقرئ، مولى واصل الأحدب،اختلف في اسمه علي عشرة أقوال، مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه، روى عن:أبيه، وأبي إسحاق السبيعي، وأبي حصين عثمان بن عاصم، وغيرهم، روى عنه:الثوري، وابن المبارك،وأبو داود الطيالسي، وغيرهم . أثني عليه ابن المبارك والثوري وابن مهدي، وكان يحيى بن سعيد:لا يعبأ به، إذا ذكر عنده كلح وجهه، وقال أحمد:ثقة، وربما غلط، وهو صاحب قرآن وسنة، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو نعيم:لم يكن في شيوخنا أكثر غلطا منه، وسئل أبو حاتم عنه وعن شريك فقال: هما في الحفظ سواء غير أن أبا بكر أصح كتابا، وقال يعقوب بن شيبة:كان له فقه وعلم ورواية، وفي حديثه اضطراب، وقال ابن سعد:كان ثقة، صدوقا،عارفا بالحديث والعلم،إلا أنه كثير الغلط،وقال العجلي:كان ثقة قديما، صاحب سنة وعبادة، وكان يخطئ بعض الخطأ،وذكره ابن حبان في الثقات وقال:وكان من العباد الحفاظ المتقنين،وكان يحيى القطان، وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه، وذلك أنه لما كبر ساء حفظه، فكان يهم إذا روى، والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر، فمن كان لا يكثر ذلك منه فلا يستحق ترك حديثه، بعد تقدم عدالته، وقال ابن عدي:لا بأس به، ولم أجد له حديثاً منكراً، إذا روى عنه ثقة، وقال الذهبي: صدوق ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط، ويهم، وقد أخرج له البخاري،وهو: صالح الحديث، لكنه ضعفه محمد بن عبد الله بن نمير ،وقال ابن حجر :ثقة عابد،إلا أنه لما كبر ساء حفظه،وكتابه صحيح،مات سنة أربع وتسعين ومائة، وقيل: قبل ذلك بسنة أو بسنتين، وقد قارب المئة،أخرج له البخاري متابعة،ومسلم في المقدمة،والباقون .

التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٩/ ١٤)الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٤٠)ميزان الاعتدال (٤/ ٤٩٩)تهذيب التهذيب (١٢/ ٣٤)تقريب التهذيب (ص: ٦٢٤).

قلت: في الحديث كان ثقة قديما،إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فكان يخطئ بعض الخطأ، ولذا فقد ضعفه بعض العلماء، ولا سيما في روايته عن الأعمش،ولم يخرج له البخاري عن الأعمش شيئاً،والظاهر أنه كان ينتقي من حديثه وهو كما قال الذهبي: صدوق ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط، ويهم. وعلي هذا فهو صدوق حسن الحديث .

(ج) عاصم بن أبي النجود الأسدي مولاهم، الكوفي، أبو بكر المقرئ، – صدوق له أوهام،حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين مقرون ،مات سنة ثمان وعشرين

=

فالجزء الثاني في المتن من قول أحمد بن عَبْد الجبار، وَهِمَ في هَذَا الْحَدِيْث، وجعله من المرفوع.

قلت: أما عن متنه وهو ما يخص دراستنا فقال الخطيب[١]: وأما الوهم في متن الْحَدِيْث: فإن العطاردي في روايته جعله كله كلام النَّبِيّ ﷺ، وليس كذلك، وإنما الفصل في ذكر من مات مشركاً قَوْل رَسُوْل الله – ﷺ –، والفصل الثاني في ذكر مَنْ مات غَيْر مشرك قَوْل عَبْد الله بن مسعود.[٢]

ومن الأدلة على على غرابة الجزء الثاني في المتن المرفوع (مات غَيْر مشرك) وأنه ليس من كلام النبي ﷺ، ما لهذا الحديث من روايات متعددة، وقد آثرت تخريج هذه الروايات من مصادرها مع بيان ألفاظها لتضح الفروق بينها من خلال ما يلي:

=

ومئة،أخرج له الجماعة .

رجال صحيح مسلم (٢/ ٩٥)تقريب التهذيب (ص: ٢٨٥).

(د) زر ابن حبيش بمهملة وموحدة ومعجمة مصغر ابن حباشة بضم المهملة بعدها موحدة ثم معجمة الأسدي الكوفي أبو مريم ثقة جليل مخضرم ، من الثانية، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث وثمانين وهو ابن مائة وسبع وعشرين سنة، أخر خرج له الجماعة.

سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٤/ ١٦٦)تقريب التهذيب (ص: ٢١٥).

(هـ) عَبْد الله بن مسعود، صحابي جليل.

درجة الإسناد: ضعيف، فيه أحمد بن عبد الجبار ضعيف.

(١)الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ٢١٩).

(٢)قلت: وما يؤيده أن الحديث قد ورد مرفوعا أيضاً من حديث جابر بن عبد الله وحديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنهما كما في صحيح مسلم (١/ ٩٣-٩٤)كتاب الإيمان: باب مَنْ مَاتَ لا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شيئا دخل الجنة.

أولاً: هذا الحديث قَدْ رَوَاهُ جمع من الرُّوَاة عن أبي بكر بن عياش عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن عَبْد الله بن مسعود مرفوعاً، وميزوا بَيْنَ الفصلين، كما يلي:

١ – أبو كريب محمد بن العلاء: كما عند البغدادي في الفصل. [١] ولفظه:" من لَقِيَ اللهَ لا يُشرك بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ "، قال الخطيب: هكذا كان في أصل التوخي والجوهري جميعا، ولا أشك أنه سقط من الحديث الفصل الأول المرفوع؛ لأن هذا الفصل هو الثاني الذي من كلام عبد الله. ولست أعلم أسقط ذلك على قاسم أو على الخرقي.

٢ – الأسود بن عامر (شاذان) كما عند أحمد. [٢] ولفظه:«مَنْ جَعَلَ لِلَّهِ نِدًّا، جَعَلَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ» ، وقَالَ: وَأُخْرَى أَقُولُهَا، لَمْ أَسْمَعْهَا مِنْهُ: مَنْ مَاتَ لَا يَجْعَلُ لِلَّهِ نِدًّا، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ، وَإِنَّ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا اجْتُنِبَ الْمَقْتَلُ.

٣ – محمد بن يزيد أبو هاشم الرفاعي: كما عِنْدَ أبي يعلى الموصلي. [٣] ولفظه:«مَنْ مَاتَ يَجْعَلُ لِلَّهِ نِدًّا، أَدْخَلَهُ النَّارَ»، قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: وَأُخْرَى قُلْتُهَا: مِنْ مَاتَ لَا يَجْعَلُ لِلَّهِ نِدًّا، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ، «وَإِنَّ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ الْحَقَائِقَ كَفَّارَاتٌ لَمَّا بَيْنَهُنَّ مِنَ الْخَطَايَا مَا اجْتُنِبَ الْمَقْتَلُ» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَعْنِي: الْكَبَائِرَ.

ثانياً: تابع أبا بكر بن عياش في روايته عن عاصم عن زر بن حبيش، عن عَبْد الله بن مسعود، عن النَّبِيّ ﷺ كلٌ من:

(١)الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ٢٢٠).
(٢)مسند أحمد مخرجا (٦/ ٣٦١)،(٦/ ٤١٢).
(٣)مسند أبي يعلى الموصلي (٩/ ٢٢).

١ – حماد بن شعيب، والهيثم بن جهم: كما عِنْدَ الْخَطِيْب أَيْضاً [١] ولفظه: « لا يموت رجل يجعل لله ندا إلا أدخله الله النار، وأخرى أقولها: لا يموت عبد لا يجعل لله ندا إلا أدخله الله الجنة، والصلوات كفارات لما بينهن ما اجتنبت المقتلة».

٢ – أبو أيوب الإفريقي [٢] كما عِنْدَ الطبراني في الكبير و الأوسط . [٣] ولفظه:«مَنْ مَاتَ يَجْعَلُ لِلَّهِ نِدًّا جَعَلَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ» وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَأُخْرَى لَمْ أَسْمَعْهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:، أَرْجُو أَنْ تَكُونَ حَقًّا: لَا يَمُوتُ عَبْدٌ لَا يَجْعَلُ لِلَّهِ نِدًّا إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ».

ثالثاً: رواه أحمد بن يونس، عن أبي بكر بن عياش مقتصراً عَلَى اللفظ المرفوع.[٤] ولفظه:« من مات يجعل لله ندا دخل النار، والصلوات الحقائق كفارات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر».

<u>ومثال الثاني</u>: (الغرابة في كامل متن الحديث) ما أخرجه ابن عدي في الكامل قال: حدثنا عبد الله بن حفص، حدثنا بشر بن الوليد القاضي، حدثنا حزم بن أبي حزم القطعي عن ثابت، عن أنس، قال: قال النبي ﷺ من أحبني فليحب عليا، ومن أحب عليا فليحب ابنتي فاطمة، ومن أحب ابنتي فاطمة فليحب ولديهما الحسن والحسين وإنهما لفرطي أهل الجنة، وإن أهل الجنة ليباشرون ويسارعون إلى رؤيتهم ينظرون إليهم، فحبهم إيمان وبغضهم نفاق، ومن أبغض أحدا من أهل بيتي فقد حرم

(١)الفصل للوصل المدرج في النقل (١/ ٢٢١).

(٢)هو: عبد الله ابن علي الأزرق أبو أيوب الإفريقي ثم الكوفي، قال ابن حجر: صدوق يخطىء من السادسة. الثقات لابن حبان(٢٨/٧)،تقريب التهذيب(ص: ٣١٤).

(٣)المعجم الكبير للطبراني (١٠/ ١٨٧) المعجم الأوسط (٢/ ٣٥٤).

(٤)المعجم الكبير للطبراني (١٠/ ١٨٩).

شفاعتي بأني نبي مكرم بعثني الله بالصدق، فحبوا أهل بيتي وحبوا عليا .[1]

هذا الإسناد تفرد به الحافظ ابن عدي، ثم عقب تخريجه هذا الحديث: وهذا حديث باطل بهذا الإسناد وضعه شيخنا هذا . يعني عبد الله بن حفص . وهذه الألفاظ التي في هذا الحديث لا تشبه ألفاظ الأنبياء.

وقوله: لا تشبه كلام النبوة يعني وضعها، ومما يدل على ذلك ذكره جماعة ممن ألفوا في الموضوعات منهم: السيوطي، وابن عراق، والشوكاني.[2]

(١)الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٣٤).

(٢)اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (١/ ٣٧٠)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة(١/ ٤١٤)،الفوائد المجموعة (ص: ٣٩٥).

المطلب الثاني: نظرة النقاد للمتن المرفوع والموقوف عند الاختلاف على راوٍ في الإسناد.

الحديث الموقوف: هو ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم، أو أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. (١)

والحديث المرفوع: هو ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة.(٢)

ولقد اعتنى النقاد المحدثون بالمتون للتفرقة بين النوعين عند الاختلاف على الرواة عناية فائقة؛ لاحتمال كون المرفوع خطأ من بعض الرواة والصواب الوقف، أو لاحتمال كون المرفوع هو الصواب ولكن من طرقٍ دون أخرى عند الاختلاف على راوٍ معين في الإسناد؛ إذ إن الرفع علة للموقوف أحياناً، كما أن الوقف علة للمرفوع في حينٍ آخر، فإذا وجد في حديث تعارض بين الرفع والوقف، فإنه يكون خلاف عند المحدثين، وأيضاً إذا وقع من أحد الرواة وهم في ألفاظ المتن المرفوع وخالف مَنْ هم أوثق منه، لم يغفل النقاد عنه، الأمر الذي يجلي دورهم في نقد المتون، وبيان أن هذا من لفظ النبي ﷺ، وذاك غريب منها، وبالمثال تضح هذه المسالة كما يلي:

المثال الأول: في كون المرفوع خطأ من بعض الرواة والصواب الوقف. مثل حديث " آخِرُ مَا تَكَلَّمَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ: حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ". هذا الحديث يرويه أبو حصين عثمان بن عاصم بن حصين، واختلف كالتالي:

(١)معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١٩ . ٥٨)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: ٤٠)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢٣٧/١).

(٢)مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث – ت عتر(ص: ٤٥)، رسوم التحديث في علوم الحديث (ص: ٦٤)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١٣١/١).

أولاً: رواه مرفوعاً: سلامُ بنُ سليمان، عن إسرائيل، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: آخِرُ مَا تَكَلَّمَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ: حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ. (١)

(١) فوائد أبي القاسم الحرفي رواية الثقفي (ص: ١٤٨)، والخطيب في تاريخ بغداد ت بشار (٦/ ٤٨٢).

بيان الإسناد: سلامُ بنُ سليمان، عن إسرائيل، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

(أ) سلام بن سليمان بن سوار الثقفي مولاهم أبو العباس المدائني الضرير ابن أخي شبابة، ويقال: ابن عمه والأول أصح، أصله خراساني سكن دمشق بأخرة ومات بها وقد ينسب إلى جده، روى عن عيسى بن طهمان، وإسرائيل بن يونس وغيرهما، وعنه سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي وأحمد بن أبي الحواري وهشام بن عمار ويزيد بن حمد بن عبد الصمد وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهم، قال العقيلي لا يتابع على حديثه وقال ابن عدي هو عندي منكر الحديث وعامة ما يرويه حسان إلا أنه لا يتابع عليه وقال ابن أبي حاتم سمع منه أبي في الرحلة الأولى بدمشق وسئل عنه فقال ليس بالقوي وقال النسائي في الكنى أخبرنا العاص بن الوليد ثنا سلام بن سليمان أبو العباس ثقة مدائني مات بدمشق بعد سنة عشر ومائتين قلت وقال العقيلي أيضا في حديثه مناكير منها من شعبة عن زيد العمي عن أبي الصديق عن أبي سعيد رفعه معك يا علي يوم القيامة عصا من عصى الجنة تذود بها الناس عن حوضي وهذا لا أصل له.وقال ابن حجر: ضعيف من صغار التاسعة مات سنة عشر ومائتين أو بعدها.

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٢٥٩) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٣٢٣) تهذيب التهذيب (٤/ ٢٨٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٦١).

(ب) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق،السبيعي،الهمداني، أبو يوسف،الكوفي،روى عن:جده ،وسماك بن حرب، والأعمش وغيرهم روى عنه:ابنه مهدي،ووكيع ،وأبو نعيم وغيرهم، وثقه أحمد بن حنبل،والعجلي،وابن نمير ،وقال أبو حاتم:ثقة صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق، وقال النسائي:ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي:هو ممن يحتج به، وقال أبو داود: قلت لأحمد بن حنبل:إسرائيل إذا انفرد بحديث يحتج به، قال:إسرائيل ثبت الحديث، وقال يعقوب بن شيبة: صالح الحديث،وفي حديثه لين،وقال في موضع آخر:ثقة صدوق،وليس في الحديث بالقوي، ولا بالساقط، وقال ابن سعد:كان ثقة وحدث عنه الناس حديثاً، ومنهم من يستضعفه،قال أبو داود:كان يحيى القطان يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات وقال:روى عنه مناكير ،وقال ابن أبي خيثمة في تاريخه قيل:ليحيى بن معين إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلثمائة، وعن إبراهيم بن =

ثانياً: رُوِي موقوفا من طريقِ كلٍ من:

(١) أبي بكر بن عياش عن أبي حصين، عن أبي الضحى، عن ابن عباس، حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ، «قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ حِينَ أُلْقِيَ

=

مهاجر ثلثمائة يعني مناكير فقال:لم يؤت منه، أتي منهما وعقب ابن حجر فقال:وهو كما قال ابن معين فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول علي أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى فظن أن النكارة من قبله ، وإنما هي من قبل أبي يحيى كما قال ابن نعين ، وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد فالحمل عليه أولي من الحمل علي من وثقوه، واحتج به الأئمة كلهم،وقال في التقريب ثقة تكلم فيه بلا حجة، مات سنة ستين ومئة، وقيل: بعدها،أخرج له الجماعة،.

التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١/ ٤٠٢) الطبقات الكبرى ط العلمية (٦/ ٣٥٢)تهذيب التهذيب (١/ ٢٦١)تقريب التهذيب (ص: ١٠٤).

(ج) عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي أبو حصين، بفتح المهملة ، روى عن: جابر بن سمرة، وابن الزبير ، وابن عباس، وغيرهم روى عنه: شعبة، والثوري، وإسرائيل وغيرهم، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، والنسائي، وابن خراش، والعجلي وقال: ثبتا في الحديث،وقال أحمد:كان صحيح الحديث، وقال ابن حجر: ثقة ثبت سني وربما دلس،من الرابعة، مات سنة سبع وعشرين ومائة،أخرج له الجماعة .

رجال صحيح مسلم (٢/ ٤٧)تهذيب التهذيب (٧/ ١٢٦)تقريب التهذيب (ص: ٣٨٤).

(د) ذكوان أبو صالح السمان الزيات، المدني ،مولى جويرية بنت الأحمس الغطفاني، روى عن: أبي هريرة، وأبي الدرداء، وعائشة وغيرهم .روى عنه: أولاده : سهيل ،وصالح، وعبد الله، وعثمان بن عاصم وغيرهم وثقه ابن معين وأبو زرعة والعجلي وقال أحمد: ثقة ثقة من أجل الناس وأوثقهم، وقال أبو حاتم: ثقة صالح الحديث يحتج بحديثه، وقال بن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال أبو زرعة لم يلق أبا ذر ،وقال ابن حجر :ثقة ثبت ،وكان يجلب الزيت إلي الكوفة ،مات سنة إحدى ومئة أخرج له الجماعة.

التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٣/ ٢٦٠)تهذيب التهذيب (٢١٩/٣)تقريب التهذيب (ص: ٢٠٣).

أبو هريرة صحابي جليل.

درجة الإسناد: ضعيف، فيه سلام بن سليمان.

فِي النَّارِ، وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» حِينَ قَالُوا:{إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا، وَقَالُوا: حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ}.(١)

(٢) أبي غسان مالك بن إسماعيل، حدثنا إسرائيل، عن أبي حصين، عن أبي الضحى، عن ابن عباس، قال: كَانَ آخِرَ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ: حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ.(٢)

ـ أما عن نقد المتن ومقارنة الأئمة النقاد الحدثين وألفاظهما، نجدهم قد رجحوا حديث ابن عباس موقوفاً عليه، على حديث أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً، ولمزيد من الإيضاح في النقاط التالية:

أولاً: تخريج البخاري في صحيحه حديث ابن عباس موقوفاً عليه من طريقين كما سبق، وبالتالي عُلِمَ أن متن هذا الحديث من قول ابن عباس، وليس من لفظ النبي ﷺ على الراجح، كما ترك البخاري تخريج هذا الحديث في صحيحه مرفوعاً عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ثانياً: قال الحرفي(٣) في فوائده عقب تخريج الحديث: هذا حديث غريب من حديث أبي حصين عثمان بن عاصم الكوفي عن أبي صالح عن أبي هريرة مسندا، لا أعلم رواه غير سلام بن سلم المدائني الطويل السعدي التميمي عن إسرائيل بن يونس عنه، ثم قال: والمحفوظ ما رواه الناس عن

(١)صحيح البخاري (٦/ ٣٩) كتاب: باب {إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم}.

(٢) المصدر السابق نفس الموضع.

(٣)عبد الرّحمن بن عبيد الله بن عبد الله بن محمَّد بن الحسين بن عبد الله بن إسحاق بن الفرات بن دينار بن مسلم بن أسلم، أبو القاسم، السِّمْسَار الحُرْفي، المعروف بابن الحَرْبي، البِيْوَرْدِي، مات في يوم السبت السابع من شوال سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة، ودفن في مقبرة باب حرب.
تاريخ بغداد ت بشار (٦١٢/١١).

إسرائيل وأبي بكر بن عياش، عن أبي حصين، عن أبي الضحى، عن ابن عباس.(١)

ثالثاً: سلام بن سليمان بن سوار الثقفي، مولاهم أبو العباس، المدائني الضرير بن أخي شبابة، ويقال ابن عمه، والأول أصح، أصله خراساني سكن دمشق بأخرة ومات بها وقد ينسب إلى جده، متهم بالوضع.(٢)

رابعاً: قال البرقاني: وسئل عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: كان آخر ما تكلم به إبراهيم حين ألقي في النار: حسبي الله ونعم الوكيل؟ فقال: يرويه أبو حصين، واختلف عنه؛ فرواه سلام بن سليمان، عن إسرائيل، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وخالفه أبو بكر بن عياش رواه، عن أبي حصين، عن أبي الضحى، عن ابن عباس، وهو الصحيح. وقال أبو حاتم الرازي: عن أبي غسان، عن إسرائيل، عن أبي حصين، عن أبي الضحى، عن ابن عباس. =

ورواه أبو جعفر الرازي، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة بلفظ آخر وهو قال رسول الله ﷺ: لما ألقي إبراهيم في النار، قال: اللهم إنك في السماء واحد، وأنا في الأرض واحد أعبدك. والصحيح حديث أبي الضحى، عن ابن عباس.(٣)

المثال الثاني: وهم أحد الرواة في ألفاظ المتن المرفوع ومخالفته مَنْ هم أوثق منه. مثل الاختلاف الواقع في لفظ حديث : مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلاَةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلاَةَ.

اختلف في متن هذا الحديث على النحو التالي:

(١)فوائد أبي القاسم الحرفي رواية الثقفي (ص: ١٤٨)

(٢)تهذيب التهذيب (٤/ ٢٨٣).

(٣)علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٠/ ٩٨- ٩٩).

أولاً: أخرجه الشيخان من طريق مالك، عن ابن شهاب الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: " مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلاَةَ ".(١)

قلت: ورواه غير مالك من الثقات جمع من أصحاب الزهري عنه به.(٢)

ثانياً: رواه بقية بن الوليد، عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ " مَنْ أدركَ ركعةً منْ صلاةِ الجمعةِ أو غيرها، فَقَدْ أدركَ الصلاةَ ". (٣)

---

(١)صحيح البخاري (١/ ١٢٠) كتاب مواقيت الصلاة: باب من أدرك من الصلاة ركعة،صحيح مسلم (١/ ٤٢٣) صحيح مسلم (١/ ٣٧٠).كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة .

(٢)منهم : يحيى بن يحيى الليثي ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، محمد بن الحسن الشيباني ،يحيى بن يحيى النيسابوري، وعبد الله بن المبارك، وقتيبة بن سعيد، وعبد الله بن وهب، وقرة بن عبد الرحمن وغيرهم، ينظر سنن النسائي (٢٥٧/١) كتاب المواقيت:من أدرك ركعتين من العصر ،والسنن الكبرى للبيهقي (١/ ٥٤٠) جماع أبواب المواقيت:باب آخر وقت الجواز لصلاة العصر .علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٩/ ٢١٣).

(٣)سنن النسائي (١/ ٢٧٤) كتاب المواقيت: من أدرك ركعة من الصلاة. وسنن ابن ماجه (١/ ٣٥٦) كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها: باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة. سنن الدارقطني (٢/ ١٢)كتاب أول كتاب الجمعة: باب فيمن يدرك من الجمعة ركعة أو لم يدركها.

بيان الإسناد: بقية بن الوليد، عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

(أ) بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي،أبو يحمد –بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الميم – الحمصي ، روى عن:حريز بن عثمان،والأوزاعي، ومالك وغيرهم،روى عنه:ابن المبارك، ويزنس بن يزيد الأيلي،وغيرهما، قال ابن المبارك: كان صدوقا ولكنه كان يكتب عمن أقبل وأدبر، وقال ابن معين،وأبو زرعة، وغيرهما: إذا روى بقية عن ثقة فهو حجة، وقال ابن سعد:كان ثقة في روايته عن الثقات، ضعيفا في روايته غير الثقات، وقال العجلي: ثقة فيما يروي عن المعروفين،وما روى عن المجهولين فليس بشيء، وقال أبو حاتم :يكتب حديثه ولا يحتج به،وقال النسائي : إذا قال حدثنا،وأخبرنا،فهو ثقة ،وإذا =

=

قال عن فلان فلا يؤخذ عنه؛ لأنه لا يدري عمن أخذه، وقال ابن عدي: يخالف في بعض رواياته عن الثقات،وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت،وإذا روى عن غيرهم خلط ،وإذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه،وبقية صاحب حديث،ويروي عن الصغار والكبار،ويروي عنه الكبار من الناس وهذه صفة بقية، وقال ابن حبان سمع من شعبة ومالك وغيرهما أحاديث مستقيمة ثم سمع من قوم كذابين عن شعبة ومالك فروى عن الثقات بالتدليس يعني وأسقط أولئك الكذابين بينه وبينهم فلا يحتج به، وقال الذهبي : وثقه الجمهور فيما سمعه من الثقات، وقال ابن حجر: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، مات سنة سبع وتسعين ومئة . أخرج له البخاري تعليقاً في موضع واحد في الصلاة ، ومسلم متابعة فقط، والباقون. التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع (٢/ ١٥٠)تاريخ بغداد ت بشار (٦٢٣/٧)تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤/ ١٩٢) تهذيب التهذيب (٤٧٣/١)تقريب التهذيب (ص: ١٢٦).

قلت: مختلف فيه، والراجح أنه ثقة فيما سمعه من الثقات،ولأنه يدلس، فإذا روى عن الضعفاء والمجهولين ولم يصرح بالسماع فهو ضعيف لا يحتج به؛ ولهذا عده ابن حجر في الطبقة الرابعة من المدلسين اللذين لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم علي الضعفاء والمجاهيل. طبقات المدلسين(ص: ٤٩).

(ب) يونس بن يزيد بن أبي النجاد، الأيلي– بفتح الهمزة وسكون التحتانية بعدها لام – القرشي، أبو يزيد مولى معاوية بن أبي سفيان،روى عن: الزهري، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهما، روى عنه: الليث، وبقية بن الوليد وغيرهما، أحد الأثبات، وثقه أحمد،وابن معين، والنسائي، والعجلي، وقال يعقوب بن شيبة: صالح الحديث عالم بحديث الزهري،وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال بن خراش:صدوق، وذكره بن حبان في الثقات، وقال ابن المديني وابن مهدي:كان بن المبارك يقول: كتابه صحيح،وقال أحمد بن حنبل: في حديث يونس عن الزهري منكرات وقال ابن معين: أثبت الناس في الزهري: مالك، ومعمر، ويونس، وعقيل، وشعيب ،وابن عيينة، وقال أحمد بن صالح: نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحداً قال: وكان الزهري إذا قدم ليلة نزل عليه،وقال ابن سعد:كان كثير الحديث وليس بحجة وربما جاء بالشيء المنكر،وعقب ابن حجر علي كلام الأئمة بقوله:وثقه الجمهور مطلقاً وإنما ضعفوا بعض روايته حيث يخالف أقرانه أو يحدث من حفظه فإذا حدث من كتابه فهو حجة، قال ابن البرقي سمعت ابن المديني يقول:أثبت الناس في الزهري مالك وابن عيينة ومعمر وزياد بن سعد ويونس من كتابه وقد وثقه أحمد مطلقا وابن معين والعجلي والنسائي ويعقوب بن شيبة والجمهور ،واحتج به الجماعة. وقال في التقريب: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، وفي غير الزهري خطأ، مات سنة تسع وخمسين ومئة، علي الصحيح،وقيل:سنة ستين .

=

أما عن متن هذا الحديث، فقد تبين للأئمة النقاد أن بقية بن الوليد وَهِمَ في ذكر (صلاة الجمعة) في متن هذا الحديث، كما وهم في إسناده أيضاً، وإليك أقوالهم:

(١) قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه بقية، عن يونس، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها، فقد أدرك. قال أبي: هذا خطأ المتن

=

رجال صحيح البخاري (٢/ ٨١٨)تهذيب التهذيب (١١/ ٤٥٠)تقريب التهذيب (ص: ٦١٤).

(ج) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، القرشي، الزهري، الفقيه، أبو بكر، الحافظ، المدني، أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز والشام ،روى عن: عبد الله بن عمر، وأبي أمامه بن سهل بن حنيف، وعروة بن الزبير ،وغيرهم.روى عنه: الأوزاعي، وهشام بن عروة، وعقيل بن خالد وغيرهم .قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث والعلم والرواية فقيهاً جامعاً،وقال الذهبي:الحافظ الحجة، وكان يدلس في النادر ،وقال ابن حجر: الفقيه الحافظ متفق علي جلالته وإتقانه ، مات سنة خمس وعشرين ومئة وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين .أخرج له الجماعة .

التعديل والتجريح(٢/ ٦٣٩)تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٦/ ٤١٩)تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦).

قلت: اتفق الأئمة علي توثيقه ، وقد احتمل تدليسه لإمامته وقلته.

(د) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، العدوي، أبو عمر، ويقال:أبو عبد الله، المدني، الفقيه، روى عن:أبيه، وأبي هريرة، وأبي رافع وغيرهم ، روى عنه: ابنه أبو بكر، وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم،والزهري وغيرهم . قال مالك: كان من أفضل أهل زمانه، ووثقه العجلي،وقال ابن سعد:كان ثقة كثير الحديث، وقال البخاري: لم يسمع من عائشة، وقال ابن حجر:أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتاً، عابداً فاضلاً ،كان يشبه بأبيه في الهدي والسمت، من كبار الثالثة، مات في آخر سنة ست ومائة ،على الصحيح، أخرج له الجماعة.

رجال صحيح مسلم (١/ ٢٥٨)تهذيب التهذيب (٣/ ٤٣٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٢٦).

(هـ) عبد بن عمر ، صحابي جليل.

درجة الإسناد: رجاله ثقات؛ إلا أنه لا يصح، بقية بن الوليد أخطأ فيه، فجعله عن الزهري عن سالم عن أبيه، وإنما هو عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، كما وهم في متنه أيضا.

والإسناد، إنما هو: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: من أدرك من صلاة ركعة، فقد أدركها، وأما قوله: من صلاة الجمعة، فليس هذا في الحديث، فوهم في كليهما.[١]

- وعن الإمام ابن أبي حاتم أيضاً قال: سألت أبي عن حديث رواه بقية، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: من أدرك ركعة من الجمعة وغيرها، فقد أدرك الصلاة؟. فسمعت أبي يقول: هذا خطأ إنما هو الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي – ﷺ.[٢]

(٢) ومن المرجحات الدالة على وهم بقية بن الوليد في ذكر لفظة الجمعة في متن الحديث، كما أنها ليست من حديث الزهري أيضاً أن البيهقي بعد أن روى الحديث من طريق معمر عن الزهري، نقل قول الزهري عقبه: والجمعة من الصلاة. ثم قال:هذا هو الصحيح، وهو رواية الجماعة عن الزهري، وفي رواية معمر دلالة على أن لفظ الحديث في الصلاة مطلق، وأنها بعمومها تتناول الجمعة كما تتناول غيرها من الصلوات.[٣]

(٣) ثم إن بقية بن الوليد مشهور بالتدليس، فبعد أن ذكر الحافظ ابن حجر الحديث من طريقه عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري ، وبين وهمه فيه، وذكر أقوال العلماء قال: إن سلم من وَهَمِ بقية، ففيه تدليسه التسوية؛ لأنه عنعن لشيخه [٤].

(١)علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٤٣١).
(٢)المصدر السابق (٢/ ٥٨٠).
(٣)السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٢٨٧) جماع أبواب الغسل للجمعة والخطبة وما يجب في صلاة الجمعة:باب من أدرك ركعة من الجمعة.
(٤)التلخيص الحبير ط العلمية (٢/ ١٠٧).

المطلب الثالث: الغرابة في المتن بزيادةٍ ليست من أصل الرواية المحفوظة بمخالفة الثقات.

الحجة في حفظ الراية وقبولها أن تكون من مرويات الثقات، فإذا دخل عليها شيء ليس من أصل المتن، فتكون هذه الزيادة غريبة ومعلولة لمخالفة هؤلاء الثقات، بخلاف المدرج، فقد توجد له أسبابه في الرواية، كتفسير كلمة غريبة، أو إثبات حكم قد ورد في نفس المتن، أو خلافه مما له علاقة بأصل المتن، ومن أمثلة هذا النوع من الغرابة ما يلي:

المثال الأول: قال ابن جرير الطبري: حدثنا أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي قال: حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن ضرار بن مرة، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ قال:" إذا توضأ الرجل فهو في صلاة ما لم يحدث " **قال:** وقال لنا علي: ولن أستحيكم مما لم يستحي منه رسول الله صلى الله عليه وسلم، والحدث: أن تفسو أو أن تضرط، قال أبو بكر: وعليٌ كان من أهل الحياء، استحيى أن يتكلم حتى اعتذر إليهم منه [1]

---

(١)تهذيب الآثار لمحمد الطبري (٢/ ٨٦).

بيان الإسناد: أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي عن أحمد بن عبد الله بن يونس، عن أبي بكر بن عياش، عن ضرار بن مرة، عن شريح بن هانئ، عن علي بن أبي طالب.

(أ)أبو زرعة الرازي: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ المخزومي مولى عياش بن مطرف أحد الأئمة الحفاظ، روى عن أبي الوليد الطيالسي، وأحمد بن يونس، وغيرهما، روى عنه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة وغيرهم، قال النسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: إمام، وقال الخطيب: كان إماما ربانيا حافظا مكثرا صادقا، ووثقه غير واحد، وقال ابن حجر: إمام حافظ ثقة مشهور من الحادية عشرة مات سنة أربع وستين وله أربع وستون. الثقات لابن حبان (٨/ ٤٠٧)تهذيب التهذيب (٧/ ٣٠)تقريب التهذيب (ص: ٣٧٣).

(ب) أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي، وقد ينسب إلى جده. روى عن الثوري وابن عيينة وأبي بكر بن عياش وخلق. روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود والباقون بواسطة، وأبو زرعة وخلق. قال أحمد بن حنبل لرجل: "اخرج إلى أحمد بن يونس فإنه شيخ الإسلام"، وقال أبو حاتم: "كان ثقة متقنا، آخر من روى =

=

عن الثوري"، وقال النسائي: "ثقة"، وقال البخاري: "مات بالكوفة في ربيع الآخر سنة ٢٢٧"، زاد غيره: "ليلة الجمعة لخمس بقين من الشهر وهو بن أربع وتسعين سنة". قلت: "تعقب الذهبي قول أبي حاتم أنه آخر من روى عن الثوري بأن علي بن الجعد تأخر بعده"، وقال عثمان بن أبي شيبة: "كان ثقة وليس بحجة"، وقال بن سعد: "كان ثقة صدوقا صاحب سنة وجماعة"، وقال العجلي: "ثقة صاحب سنة"، وقال أبو حاتم: "كان من صالحي أهل الكوفة وسنييها"، وذكره بن حبان في "الثقات "وقال بن قانع: "كان ثقة مأمونا ثبتا"، وقال ابن حجر: ثقة حافظ من كبار العاشرة مات سنة سبع وعشرين وهو ابن أربع وتسعين سنة، أخرج له الجماعة.

الثقات للعجلي ط الدار (١/ ١٩٣)تهذيب التهذيب (١/ ٥٠) تقريب التهذيب (ص: ٨١).

(ج) أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، الكوفي، الحناط، المقرئ، مولى واصل الأحدب، اختلف في اسمه علي عشرة أقوال، مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه، روى عن: أبيه، وأبي إسحاق السبيعي، وأبي حصين عثمان بن عاصم، وغيرهم، روى عنه: الثوري، وابن المبارك، وأبو داود الطيالسي، وغيرهم . أثني عليه ابن المبارك والثوري وابن مهدي، وكان يحيى بن سعيد: لا يعبأ به، إذا ذكر عنده كلح وجهه، وقال أحمد: ثقة، وربما غلط، وهو صاحب قرآن وسنة، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو نعيم: لم يكن في شيوخنا أكثر غلطا منه، وسئل أبو حاتم عنه وعن شريك فقال: هما في الحفظ سواء غير أن أبا بكر أصح كتابا، وقال يعقوب بن شيبة: كان له فقه وعلم ورواية، وفي حديثه اضطراب، وقال ابن سعد :كان ثقة، صدوقا، عارفا بالحديث والعلم، إلا أنه كثير الغلط، وقال العجلي: كان ثقة قديما، صاحب سنة وعبادة، وكان يخطئ بعض الخطأ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: وكان من العباد الحفاظ المتقنين، وكان يحيى القطان، وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه، وذلك أنه لما كبر ساء حفظه، فكان يهم إذا روى، والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر، فمن كان لا يكثر ذلك منه فلا يستحق ترك حديثه، بعد تقدم عدالته، وقال ابن عدي:لا بأس به، ولم أجد له حديثاً منكراً، إذا روى عنه ثقة، وقال الذهبي: صدوق ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط، ويهم، وقد أخرج له البخاري، وهو: صالح الحديث، لكنه ضعفه محمد بن عبد الله بن نمير، وقال ابن حجر :ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح ،مات سنة أربع وتسعين ومائة، وقيل: قبل ذلك بسنة أو بسنتين، وقد قارب المئة، أخرج له البخاري متابعة، ومسلم في المقدمة، والباقون .

تاريخ بغداد ت بشار (١٦/ ٥٤٢)تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣/ ١٢٩) تاريخ الإسلام ت بشار (٤/ ١٢٦١)تقريب التهذيب (ص: ٦٢٤).

قلت: في الحديث كان ثقة قديما،إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فكان يخطئ بعض الخطأ، ولذا فقد ضعفه بعض العلماء، ولا سيما في روايته عن الأعمش،ولم يخرج له البخاري عن الأعمش شيئاً،والظاهر أنه كان ينتقي من حديثه وهو كما قال الذهبي: صدوق ثبت في

=

=

القراءة، لكنه في الحديث يغلط، ويهم. وعلي هذا فهو صدوق حسن الحديث .

(د) ضرار بن مرة الكوفي، أبو سنان الشيباني الأكبر، روى عن أبي صالح السمان وسعيد بن جبير وجماعة، وعنه شعبة وشريك والسفيانان وأبو بكر بن عياش وغيرهم، قال ابن المديني عن يحيى القطان: كان ثقة ،وقال أبو طالب عن أحمد: كوفي ثبت، وقال أبو حاتم: ثقة لا بأس به، وقال النسائي: كوفي ثقة ثبت في الحديث مبرز صاحب سنة، وهو في عداد الشيوخ ليس بكثير الحديث، وقال ابن يونس عن أبي بكر بن عياش: ثنا أبو سنان ضرار بن مرة وكان من خيار الناس، وذكره ابن حبان في الثقات، ... وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونا جفر قبره قبل موته بخمس عشرة سنة، وكان يأتيه فيختم فيه القرآن، ونقل ابن خلفون عن ابن نمير: أنه وثقه، وقال يعقوب بن سفيان: كان خيارا ثقة، وفي موضع آخر ثقة ثقة، وقال الدارقطني: كوفي ثقة فاضل، وقال ابن عبد البر: اجمعوا على أنه ثقة ثبت، وقال ابن حجر: ثقة ثبت من السادسة، مات سنة اثنتين وثلاثين، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم في الصحيح ، وغيرهما.

رجال صحيح مسلم (١/ ٣٢٥)تهذيب التهذيب (٤/ ٤٥٧)تقريب التهذيب (ص: ٢٨٠).

(هـ) شريح بن هانئ بن يزيد بن نهيك، أو الحارث بن كعب الحارث المذحجي، أبو المقدام الكوفي أدرك النبي ﷺ ولم يره، وروى عن أبيه وعمر وعلي وغيرهم، وعنه أبناه المقدام ومحمد وضرار بن مرة وغيرهم، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة، وقال: كان من أصحاب علي وشهد معه المشاهد، وكان ثقة وله أحاديث، وقتل بسجستان مع عبيد الله بن أبي بكرة، وقال الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة ما رأيت أفضل منه وأثنى عليه خيرا، وقال الأثرم: قيل لأحمد شريح بن هانئ صحيح الحديث؟ قال: نعم هذا متقدم جدا،وقال المروذي عن أحمد: ثقة وقال ابن معين والنسائي: ثقة وقال ابن خراش صدوق، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: مخضرم ثقة .

الثقات لابن حبان (٤/ ٣٥٣)تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٠) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦).

(و) علي بن أبي طالب صحاب جليل.

درجة الإسناد: رجاله ثقات، إلا أنه لا يصح، قال الطبري عقب تخريجه: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح؛ لعلل: إحداها: أنه خبر لا يعرف له مخرج يصح عن علي، عن رسول الله ﷺ، إلا من هذا الوجه. والخبر إذا انفرد به عندهم منفرد، وجب التثبت فيه. والأخرى: أنه خبر إنما هو معروف عن علي بن طلق، عن الرسول ﷺ، لا عن علي بن أبي طالب . والثالثة : أن أبا بكر بن عياش عندهم، كان قد ساء حفظه أخيرا، وغير جائز الاحتجاج من نقله عندهم في الدين ، إلا بما حفظ عنه قبل تغير حفظه. تهذيب الآثار لمحمد الطبري (٢/ ٨٦).

والشاهد في متن هذا الحديث قوله: " إذا توضأ الرجل فهو في صلاة ما لم يحدث" زيادة غريبة، والوهم في هذه الزيادة من أبي بكر بن أبي عياش، إذ إنها ليست من أصل الحديث ولا الرِّواية، وإنَّما هي مجرد خطأ وقع من أبي بكر بن أبي عياش.

حيث أعل الدارقطني هذه الزيادة، وحجته في إعلالها مقارنة المرويَّات الأخرى التي هي على مدار هذا الحديث، ومداره على أبي سنان ضرار بن مرة، الذي رواه عنه أبو بكر بن أبي عياش من طريق كما سبق عند ابن جرير، ورواه عنه أيضاً حبان ومندل ابنا علي من طريق آخر كما ذكر الدارقطني في العلل.

. قال الإمام البرقاني[١] : وسئل الدارقطني عن حديث حصين المزني قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه على المنبر أيها الناس إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لاَ يَقْطَعُ الصَّلاَةَ إِلاَّ الْحَدَثُ لاَ أَسْتَحْيِيكُمْ مِمَّا لاَ يَسْتَحْيِي مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: وَالْحَدَثُ أَنْ يَفْسُوَ أَوْ يَضْرِطَ .؟ فقال الدارقطني: هو حديث يرويه أبو سنان ضرار بن مرة، واختلف عنه فرواه حبان ومندل ابنا علي، عن أبي سنان، عن حصين المزني، عن علي، وخالفهما أبو بكر بن عياش فرواه عن أبي سنان، عن الحكم بن عتيبة، عن شريح بن هانئ، عن علي، وفي متن الحديث زيادة: إذا توضأ الرجل فهو في صلاة ما لم يحدث، ويشبه أن يكون الصحيح قول مندل وحبان والله أعلم، وقال أبو مسعود أحمد بن الفرات في هذا الحديث عن شيخ له عن أبي بكر بن عياش عن أبي سنان عن الحكم عن القاسم بن مخيمرة عن شريح عن علي، ولم يتابع عليه.

(١)علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٣/ ١٨٩).

. قلت: ولحديث علي رضي الله عنه مرفوعاً(لاَ يَقْطَعُ الصَّلاَةَ إِلاَّ الْحَدَثُ) شواهد صحيحة، منها حديث أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ: «لا يزال العبد في صلاة ما كان في المسجد ينتظر الصلاة ما لم يحدث» فقال رجل أعجمي: ما الحدث يا أبا هريرة؟ قال: الصوت يعني الضرطة.(١)

المثال الثاني: قال أحمد بن حنبل: حدثنا الحسين بن عمر ثنا محمد بن العلاء ثنا أبو محمد، يعني أسيدا، ثنا هريم بن سفيان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي قال: قال علي: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ أَوَّاهًا حَلِيمًا، وَإِنَّ عُمَرَ نَاصَحَ اللَّهَ فَنَصَحَهُ اللَّهُ، وَقَدْ كُنَّا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ نَرَى أَنَّ السَّكِينَةَ تَنْطِقُ، يَعْنِي عَلَى لِسَانِ عُمَرَ، وَقَدْ كُنَّا نَرَى أَنَّ الشَّيْطَانَ يَهَابُهُ أَنْ يَأْمُرَهُ بِالْخَطِيئَةِ.(٢)

---

(١)صحيح البخاري (١/ ٤٦) كتاب الوضوء: باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين: من القبل والدبر.

(٢)فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل (١/ ٤٠٦).

بيان الإسناد: الحسين بن عمر عن محمد بن العلاء عن أبي محمد، يعني أسيدا، عن هريم بن سفيان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي عن علي.

(أ) الحسين بن عمر بن أبي الأحوص الثقفي، ويكنى الحسين أبا عبد الله وهو من أهل الكوفة سكن بغداد وحدث بها عن أبيه وأبي كريب محمد بن العلاء وغيرهما، روى عنه إسماعيل بن علي الخطبي وأبو بكر الشافعي وغيرهم، قال الخطيب: وكان ثقة ، توفي في رمضان سنة ثلاثمائة ببغداد.

تاريخ بغداد (٨/ ٨١) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٣/ ١٣٥) تاريخ الإسلام ط التوفيقية (٢٢/ ٨٩).

(ب) محمد بن العلاء بن كريب الهمداني أبو كريب الكوفي الحافظ ،روى عن عبد الله بن إدريس وحفص بن غياث وخلق كثير، روى عنه الجماعة، قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه؟ فقال صدوق، وقال أبو علي النيسابوري: سمعت أبا العباس بن عقدة يقدمه في الحفظ والمعرفة على جميع مشائخهم، ويقول: ظهر لأبي كريب بالكوفة ثلاثمائة ألف حديث، وقال موسى بن إسحاق الأنصاري: سمعت من أبي كريب مائة ألف حديث، وقال النسائي: لا بأس به، وقال مرة ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: ثقة حافظ من العاشرة مات سنة سبع وأربعين وهو ابن سبع وثمانين سنة، أخرج له الجماعة. الثقات لابن حبان (٩/ ١٠٥)تهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٥)تقريب التهذيب (ص: ٥٠٠).

=

والشاهد في متن هذا الحديث قوله عن عمر بن الخطاب:(وَقَدْ كُنَّا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ نَرَى أَنَّ السَّكِينَةَ تَنْطِقُ، يَعْنِي عَلَى لِسَانِ عُمَرَ، وَقَدْ كُنَّا نَرَى أَنَّ الشَّيْطَانَ يَهَابُهُ أَنْ يَأْمُرَهُ بِالْخَطِيئَةِ) زيادة غريبة ليست من أصل

=

(ج) أبو محمد هو: أسيد بن زيد بن نجيح الجمال الهاشمي مولاهم الكوفي. روى عن هشيم والحسن بن صالح وشريك والليث وابن المبارك وزهير بن معاوية وقيس بن الربيع وجماعة. روى عنه البخاري حديثا واحدا مقرونا بغيره وأبو كريب، قال بن الجنيد عن ابن معين: "كذاب أتيته ببغداد فسمعته يحدث بأحاديث كذب"، وقال الدوري عنه نحو ذلك، وقال أبو حاتم: "كانوا يتكلمون فيه" وقال النسائي: "متروك" وقال ابن حبان: "يروي عن الثقات المناكير ويسرق الحديث" وقال ابن عدي: "يتبين على رواياته الضعف وعامة ما يرويه لا يتابع عليه" وقال الدارقطني: "ضعيف الحديث" وقال ابن ماكولا: "ضعفوه"، وقال الخطيب: "قدم بغداد وحدث بها وكان غير مرضي في الرواية". قلت: وقال البزار: "حدث بأحاديث لم يتابع عليها" وقال في موضع آخر: "قد احتمل حديثه مع شيعية شديدة فيه، وقال ابن حجر: ضعيف أفرط ابن معين فكذبه وما له في البخاري سوى حديث واحد مقرون بغيره من العاشرة مات قبل العشرين . تاريخ الإسلام ت تدمري (١٥/ ٨٠)تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٤) تقريب التهذيب (ص: ١١٢).

(د) هريم مصغر، ابن سفيان البجلي أبو محمد الكوفي، روى عن إسماعيل بن أبي خالد وبيان بن بشر وغيرهما، وعنه إسحاق بن منصور السلولي وأسود بن عامر شاذان وغيرهما، قال ابن معين وأبو حاتم: ثقة، وذكره بن حبان في الثقات، وقال ابن شاهين في الثقات: قال عثمان بن أبي شيبة هو صدوق ثقة، وقال البزار: صالح الحديث ليس بالقوي، وقال الدارقطني: صدوق. وقال ابن حجر: صدوق من كبار التاسعة ، أخرج له الجماعة.
التعديل والتجريح (٣/ ١١٨٧)تهذيب التهذيب (١١/ ٣٠)تقريب التهذيب (ص: ٥٧١).

(هـ) إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم، البجلي، أبو عبد الله الكوفي، ثقة ثبت من الرابعة، مات سنة ست وأربعين ومئة، أخرج له الجماعة.
الثقات للعجلي ط الباز (ص: ٦٤)تقريب التهذيب (ص: ١٠٧).

(و)عامر بن شراحيل بن عبد وقيل :عامر بن عبد الله بن شراحيل الشعبي –بفتح المعجمة – أبو عمرو،الكوفي، أحد أعلام التابعين، روى عن: على، وسعد بن أبي وقاص، ومحمد بن صيفي وغيرهم، وروىعنه: سعيد بن مسروق،و قتادة، وأبو إسحاق السبيعى وغيرهم .وثقه الأئمة، وقال العجلي: مرسل الشعبي صحيح، لا يرسل إلا صحيحاً، وقال ابن حجر: ثقة مشهور فقيه فاضل، مات سنة أربع ومائة، أخرج له الجماعة .
الثقات لابن حبان (٥/ ١٨٥)تهذيب التهذيب (٥/ ٦٥) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٧).

(ي) علي بن ابي طالب، صحابي جليل.

درجة الإسناد: ضعيف، فيه أسيد بن زيد ضعيف.

الحديث، وهم فيها هريم بن سفيان عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي عن علي رضي الله عنه، ودليل ذلك أن غيره من الثقات روى الحديث عن الشعبي أيضاً، ولم يقولوا بها.

ـ حيث قال الإمام البرقاني: وسئل الدارقطني عن حديث مسروق، عن علي – رضي الله عنه : وَمَا نُبْعِدُ أَنَّ السَّكِينَةَ تَنْطِقُ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ رَضِي اللَّه عَنْه؟. فقال الدارقطني : يرويه الشعبي واختلف عنه: فرواه يوسف بن أسباط، عن سفيان الثوري، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن مسروق، عن علي. وخالفه عبد الرحمن بن مهدي وغيره ورووه، عن الثوري، عن إسماعيل، عن الشعبي، عن علي لم يذكروا بينهما أحدا. وكذلك رواه أبو شهاب الحناط وعبيد الله الأشجعي، وعبدالله بن إدريس وابن عيينة وداود بن الزبرقان، عن إسماعيل، عن الشعبي، عن علي. ثم قال: ورواه هُريم بن سفيان، عن إسماعيل، عن الشعبي، عن علي وزاد فيه ألفاظاً لم يأت بها غيره، ... يعني قوله عن علي رضي الله عنه: وإِنْ كُنَّا لَنَرَى أَنَّ السَّكِينَةَ تَنْطِقُ عَلى لِسَانِ عُمَر، وإِنْ كُنَّا لَنَرَى أَنَّ شَيطَانَهُ يَخَافُه أَنْ يَجُرَهُ إِلَى مَعْصِيةِ اللهِ تَعَالَى [1]. بنحو ما سبق في الرواية عند أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة.

(١)علل الدارقطني = العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٤/ ١٣٦).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين. وبعد:

فإنني أود أن أعرب عن نتائج ظهرت من خلال معالجة فكرة هذا البحث المتواضع، والتي وفقني الله للقيام بها، وذلك في نقاط :

أولاً: مصنفات النُّقاد من أئمة الحديث المتقدمين قد احتوت على الكثير من أمثلة نقد المتون، لا كما ادعى المستشرقون أن جهدهم إنما كان في خدمة الأسانيد فقط، وإنمَّا أتي ذلك من قبل جهلهم بمصنفات أهل الحديث، كما أن دراسة وسبر جميع الأحاديث التي تكلم فيها المتقدمون من أهل الحديث في مصنفات العلل فيما يخص نقد المتون وبيان الراجح والمرجوح منها أمر مهم جداً، وإن بدا صعوبته في أول الأمر.

ثانياً: إنَّ دراسة ما يتعلق بالرواة أيضاً من أهم الوسائل والدلالات لمعرفة الغريب في الآثار والأخبار، ولقد اهتم النُّقاد بتحقيق وتحديد أنواع الخلل الذي قد يطرأ على الرواة والمرويات؛ لاستخراج الأدلة على بطلان الأخبار الضعيفة والمكذوبة بشكل عام، ومن ثم استطاعوا تقرير الوهم أو الخطأ في الرواية وإن جاءت من الحفاظ الكبار.

ثالثاً: قد تأتي الغرابة في المتن بسبب تصرف الراوي في اللفظ وفيه نوع من الخفاء في المعنى، فيروي الراوي بالمعنى الذي فهمه فيقلبه، فهذا لم يسلم منه حتى الرواة الثقات، حتى إن ابن حبان اعتبر هذا جنساً من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها، قال رحمه الله: "الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره؛ لأن

الحفاظ الذين رأيناهم أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون ... فإذا كان الثقة الحافظ لم يكن فقيهاً وحدث من حفظه، فربما قلب المتن، وغيّر المعنى حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه، ويقلب إلي شيء ليس منه وهو لا يعلم، فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر من هذا نعته إلا أن يحدث من كتاب، أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار.[1]

(١)شرح علل الترمذي (١/ ٤٣٠)

(فهرس المصادر والمراجع)

. القرآن الكريم.

اختصار علوم الحديث، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي(المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

أدب الإملاء والاستملاء، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: ماكس فايسفايلر، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ – ١٩٨١.

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المؤلف : محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى : ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.

أسد الغابة في معرفة الصحابة، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، المحقق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى،سنة النشر: ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف،

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر:دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ .

الأنساب، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره،الناشر:مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد،الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

ـ التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري،أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.

التعريفات، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

تاريخ بغداد،المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار

عـواد معـروف، الناشـر: دار الغـرب الإسـلامي – بيـروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)،حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

ترتيب المدارك وتقريب المسالك، المؤلف: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: ٥٤٤هـ)، الناشر: مطبعة فضالة– المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.

تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجـر العسـقلاني (المتـوفى: ٨٥٢هـ)المحقق: محمد عوامـة ، الناشـر: دارالرشـيد – سـوريا، الطبعـة: الأولـى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.

. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي،محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ .

ـ التمييـز، المؤلـف: مسلم بـن الحجـاج أبـو الحسـن القشـيري النيسـابوري (المتـوفى: ٢٦١هـ)المحقق: د/ محمد مصـطفى الأعظمـي،

الناشر: مكتبة الكوثر – المربع – السعودية،الطبعة: الثالثة، ١٤١٠.

- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، المؤلف: نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (المتوفى: ٩٦٣هـ)، المحقق:عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ.

تهذيب الآثار، المصدر: موقع شبكة مشكاة الإسلامية.

تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي(المتوفى: ٧٤٢هـ) المحقق:د/بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠.

توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار،المؤلف:محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم،عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)،المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان،الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

الثقات، المؤلف:محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي،البُستي المتوفى: ٣٥٤هـ)،طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند،الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري،المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر،الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)،الطبعة:الأولى، ١٤٢٢هـ .

الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم(المتوفى: ٣٢٧هـ)،الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

. دفاع عن السُنَّة ورد شبه المُسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين، المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ)،الناشر: مجمع البحوث الإسلامية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥م.

ذيل تذكرة الحفاظ، المؤلف: شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي(المتوفى:

٧٦٥هـ)،الناشر :دارالكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

رجال صحيح مسلم، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه(المتوفى: ٤٢٨هـ)،المحقق: عبد الله الليثي،الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى.

رسوم التحديث في علوم الحديث، المؤلف:برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ (المتوفى: ٧٣٢هـ)،المحقق: إبراهيم بن شريف الميلي، الناشر: دار ابن حزم – لبنان/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

ـ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المؤلف:مصطفى بن حسني السباعي(المتوفى: ١٣٨٤هـ)،الناشر: المكتب الإسلامي: دمشق – سوريا، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م (بيروت).

ـ السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)،حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت،الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

ـ السنن الكبرى،المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)،المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت/لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.

ثم الصنعاني،أبو إبراهيم،عز الدين،(المتوفى: ١١٨٢هـ)،الناشر: دار الحديث، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

. سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)تحقيق وتعليق:، أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

. سنن الدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني(المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة:الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

ـ سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، المؤلف:أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)،المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة : الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

سبل السلام، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف

كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، الناشر: دار الحديث، وبدون تاريخ .

شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

شرح علل الترمذي، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي(المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء –الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، المؤلف: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)

الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨ م.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية.،المؤلف أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)

علل أحاديث صحيح مسلم بن الحجاج القشيري، المؤلف:أبو الفضل محمد بن أبي الحسين ابن عمار الشهيد، المتوفى: ٣١٧ هـ،المحقق:

أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر –القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م.

الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني(المتوفى: ١٢٥٠هـ)،حققه ورتبه: أبو مصعب«محمد صبحي» بن حسن حلاق، الناشر: مكتبة الجيل الجديد، صنعاء – اليمن .

الفصل للوصل المدرج في النقل، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، المحقق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر:دار الهجرة ، الطبعة: الأولى ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، المؤلف:محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)المحقق:عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، المؤلف: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان.

ـ قواعد العلل وقرائن الترجيح، المؤلف: عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي

ـ الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث، المؤلف: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، المتوفى:٣٦٥ هـ، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧ م.

ـ اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، المؤلف:عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(المتوفى: ٩١١هـ)،المحقق:أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة،الناشر:دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.

ـ لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على،أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر:دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ .

ـ لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)،الناشر: دار ابن حزم للطبتعة والنشر،الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)،المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر:دار إحياء التراث العربي– بيروت.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ،المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)،الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.

المصنف، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني(المتوفى: ٢١١هـ)المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي- الهند يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٣.

المصنف في الأحاديث والآثار، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض.

ـ المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي

. المغني في الضعفاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي(المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر:دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

المنتقى من السنن المسندة، المؤلف:أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري المجاور بمكة (المتوفى: ٣٠٧هـ)،المحقق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ – ١٩٨٨.

المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ)، المحقق: د/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر :دار الفكر– دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦.

مجمع البحرين لليازجي، المؤلف: ناصيف بن عبد الله بن ناصيف بن جنبلاط، الشهير باليازجى، نصراني الديانة (المتوفى: ١٢٨٧هـ)، الناشر :المطبعة الأدبية، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٣٠٢ هـ – ١٨٨٥ م.

مجمل اللغة لابن فارس، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني(المتوفى: ٢٧٥هـ)،تحقيق:أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة: الأولى،١٤٢٠ هـ– ١٩٩٩ م.

مسند أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر :دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الأولى١٤٠٤ – ١٩٨٤.

مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر :مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، المؤلف: د محمود عبد الرحمن عبد المنعم، مدرس أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر، الناشر: دار الفضيلة.

معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، المؤلف:أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: ٢٦١هـ)،المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥.

معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر – سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

معرفة علوم الحديث، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

منهج النقد في علوم الحديث، المؤلف: الدكتور نور الدين عتر، الناشر:دار الفكر، دمشق – سورية، الطبعة :الثالثة، ١٤٠١ هـ -١٩٨١.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م.

النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف:أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني(المتوفى: ٨٥٢هـ)،المحقق:ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى١٤٠٤هـ ./١٩٨٤م.

نيل الأوطار، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)،تحقيق: عصام الدين الصبابطي، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، المؤلف: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الفكر العربي.

(فهرس محتويات البحث)

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص البحث باللغة العربية	٢٦٩
ملخص البحث باللغة الإنجليزية	٢٧١
المقدمة:	٢٧٣
مشكلة البحث وأهميته:	٢٧٤
. أهداف البحث:	٢٧٥
. الدراسات السابقة:	٢٧٦
. خطة البحث:	٢٧٦
. منهج الدراسة:	٢٧٧
. التمهيد: نظرة في التعريف بمصطلحات البحث	٢٧٩
الفرع الأول: النقد من أساليب البحث العلمي الدقيق.	٢٧٩
الفرع الثاني: الغرابة في عرف اللغة والاصطلاح.	٢٨٠
الفرع الثالث: المتن لغة وفي اصطلاح المحدثين.	٨٢
الفرع الرابع: مقصدنا بالـ (القاعدة والتطبيق).	٢٨٥
. المبحث الأول: الغرابة في متن الحديث من حيث كونه مرفوعا.	٢٨٧
المطلب الأول: مخالفة المتن الغريب للمتن المتفق على صحته بين الأئمة.	٢٨٨
المطلب الثاني: الغرابة في رفع الحديث أو جزء منه للنبي ﷺ.	٢٩٨

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثالث: الاختلافُ على راوٍ في زيادةِ لفظةٍ أو عبارةٍ في متن الحديث.	٣٠٤
المبحث الثالث: الحس النقدي بالغرابة عند الأئمة النقاد في كون المتن أو جزء منه ليس حديثاً.	٣١١
المطلب الأول:قول النقاد في المتن: لا يشبه كلام النبوة.	٣١٥
المطلب الثاني: نظرة النقاد للمتن المرفوع والموقوف عند الاختلاف على راوٍ في الإسناد.	٣٢٢
المطلب الثالث: الغرابة في المتن بزيادةٍ ليست من أصل الرواية المحفوظة بمخالفة الثقات.	٣٣١
الخاتمة:	٣٣٨
(فهرس المصادر والمراجع)	٣٤٠
(فهرس محتويات البحث)	٣٥٤